

الأطر القانونية لعقد حكم مباراة كرة القدم ((دراسة تحليلية مقارنة))

م.د. ابراهيم عمر ابراهيم

كلية القانون والدراسات الاسلامية، جامعة راپارين، رانية، العراق.

ibrahim.omer@uor.edu.krd

The Legal Framework for the Role of the Football Referee

(A Comparative Analytical Study)

Dr. Ibrahim Omer Ibrahim

Head of the Law Department, College of Law and Islamic Studies, University of Raparin, Ranya, Iraq.

جوارچيوه ياساي بؤ كاركردى داوهرى يارى تويى پى

((تويژينهويهكى هاوهورىي و شيكارى))

م.د. ئيبراهيم عومر ئيبراهيم

سهرؤكى بهشى ياسا، كوليژى ياسا و خويندى ئيسلامى، زانكوى راپارين، رانية، عيراق

خلاصة البحث

لا يمكن ممارسة الرياضة في العصر الحديث دون وجود القوانين الفنية لها، ولا يمكن تطبيق تلك القوانين دون وجود شخص يقوم بتطبيق هذه القوانين وهو حكم المباراة، وبالتالي فإن إجراء المباراة يكون مرتبطاً بوجود حكم المباراة. ولا يقوم حكم المباراة بهذه المهمة دون تكليف من آخرين، وعليه فإن قيام حكم المباراة بإدارة اللعبة مبني على ارتباط الحكم بمنظم المباراة، وهذه الرابطة هي رابطة عقدية تربط بينهما. نظراً للتشابه بين عمل حكم المباراة وعمل القاضي في المحكمة وهو تطبيق القوانين على الأحداث التي تحدث في ميدان اللعبة، فلا بد لحكم المباراة من استقلالية وحيادية تامة من أجل صنع قرارات صائبة، ومن هنا قمنا بتكليف الرابطة العقدية بين حكم المباراة ومنظم المباراة بعقد المقاوله نظراً لاستقلالية المقاول (حكم المباراة) في أداء المهمة الموكولة إليه، ويترتب على هذا التكليف عدة آثار قانونية بحق كلا طرفي العقد وهما حكم المباراة ومنظم المباراة.

وعليه يتناول هذا البحث ماهية عقد حكم المباراة في ميدان اللعبة، وخصائصه ومميزاته، وتكليفه القانوني: هل هو عقد العمل أو المقاوله؟ وفي نهاية المطاف يتناول البحث أهم الآثار القانونية المترتبة على العقد بين حكم المباراة ومنظم المباراة، ونختتم البحث بالخاتمة.

الكلمات المفتاحية: حكم المباراة، منظم المباراة، محكمة التحكيم الرياضية، قوانين اللعبة، عقد الحكم.

Abstract

Sports cannot be practiced in the modern era without the existence of technical regulations, and these regulations cannot be implemented without an individual who applies these laws—the match referee. Consequently, conducting a match is contingent upon the presence of a match referee. The match referee does not undertake this responsibility without appointment by others; therefore, the referee's management of the game is based on a contractual relationship between the referee and the match organizer. This relationship constitutes a contractual bond that connects them.

Given the similarity between the work of a match referee and that of a judge in a court—both involving the application of laws to events occurring within their respective domains—the match referee must maintain complete independence and impartiality to make sound decisions. Accordingly, we have characterized the contractual relationship between the match referee and match organizer as a contract of work (independent contractor agreement), considering the contractor's (match referee's) autonomy in performing the assigned duties. This characterization results in several legal implications for both parties to the contract: the match referee and the match organizer.

This research examines the nature of the match referee contract in the field of play, its characteristics and features, and its legal classification: whether it constitutes an employment contract or an independent contractor agreement. Ultimately, the research addresses the most significant legal consequences arising from the contract between the match referee and match organizer, concluding with final remarks.

Keywords: referee, match organizer, Court of Arbitration for Sport (CAS), Laws of the Game, referee contract.

پوخته‌ی توژینه‌وه

ناتوانریت له سهردمی نویدا وهرزش پراکتیزه بکریت بهی نهوهی یاساکانی تهکنیکی بوونی هه‌بیت، هه‌روه‌ها نه‌م یاسایانه ناتوانن جیبه‌جی بکرین بهی نهوهی که‌سینک هه‌بیت نه‌م یاسایانه جیبه‌جی بکات—نه‌ویش ناوژیوانی یارییه‌که‌یه. بویه نه‌نجامدانی یارییه‌ک به‌ستراره‌ته‌وه به بوونی ناوژیوانی یارییه‌که. ناوژیوانی یارییه‌که

ثم نمرکه جیبہجی ناکات بهی دیاریکردنی له لایمن کهسانی ترهوه؛ بویه بهریوهبردنی یاریبهکه له لایمن ناوژیوانی بنهما دهگریت لهسر پهیوهندیبهکی گریبهستی نیوان ناوژیوانی و ریخهری یاریبهکه. ثم پهیوهندیبه بهستینهکی گریبهستیبه که ثم دووانه بهیبهکهوه دهبهستینهوه.

به هوی هوشیوهی نیوان کاری ناوژیوانی یاریبهکه وکاری دادوهر له دادگا—که هردوویان بریتین له جیبهجیکردنی یاسا لهسر نهو رووداوانه له بوار ی تابهت بهخویان دا روودهدهن—دهبیت ناوژیوانی یاریبهکه سهربهخویی و بیلاینهی تهواری ههبت بؤ نهوهی بریاری دروست بدات. بویه نیمه پهیوهندیبه گریبهستیبهکی نیوان ناوژیوانی یاریبهکه وریخهری یاریبهکه مان وهک گریبهستی بهلیندر داناه، به لهبرچاوگرنتی سهربهخویی ناوژیوانی یاریبهکه له جیبهجیکردنی نمرکه دیاریکراوهکان. ثم تهکیفه چند کاریگریبهکی یاسایی لهخودهگریت بؤ هردوو لای گریبهستهکه: ناوژیوانی یاریبهکه و ریخهری یاریبهکه.

ثم توژیونهویه سروشتی گریبهستی ناوژیوانی یاریبهکه له گورپانی یاری، تابهتمندی وخاسیهتهکانی، وپولینکردنه یاسایبهکی دهخاتروو: نایا گریبهستی کاره یان گریبهستی بهلیندر؟ له کوتاییدا، توژیونهوهکه گرنترین نهجامه یاسایبهکان دهخاتروو که له گریبهستی نیوان ناوژیوانی یاریبهکه وریخهری یاریبهکهوه سهرهلهدهدهن، و به چندین پینشیار کوتایی پندیت.

وشه کلیهکان: دادوهری یاری، ریخهری یاری، دادگای ناوژیوانی وهرزشی (CAS)، یاساکانی یاری، گریبهستی دادوهر.

مقدمة

اولا: مدخل تعریفی لموضوع البحث

على الرغم من أن غالبية متابعي كرة القدم لا يلتفتون إلى حكم المباراة وإنما يركزون على أداء اللاعبين، إلا أن دور حكم المباراة أثناء اللعب لا يقل أهمية عن دور اللاعبين، لأنه لا يمكن سير كرة القدم بشكل علمي ومنهجي دون وجود حكم مؤهل يتولى إدارة اللعبة وتطبيق قوانينها، مما يجعل دور حكم المباراة محورياً وأساسياً في النشاط الرياضي. والعلاقة بين حكم مباراة كرة القدم والجهة المنظمة للمباراة ليست مجرد علاقة عابرة أو ترتيب إداري بسيط، بل هي علاقة قانونية معقدة تتطلب تحديد الحقوق والواجبات لكلا الطرفين. فالحكم لا يؤدي مهامه بشكل تطوعي، وإنما يعمل وفقاً لاتفاق مسبق مع الجهة المنظمة، سواء كانت اتحاداً رياضياً أو نادياً أو أي جهة أخرى مخولة بتنظيم المباريات.

ثانياً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في وجود فجوة تشريعية واضحة في تنظيم علاقة حكم المباراة بمنظمتها، أي عقد حكم مباراة كرة القدم، حيث تفتقر معظم القوانين الرياضية إلى نصوص صريحة تحدد طبيعة هذه العلاقة العقدية وتنظم أحكامها. هذا الغموض القانوني يثير تساؤلات جوهرية حول التكييف القانوني لعقد حكم المباراة: هل هو عقد عمل أم عقد

مقولة؟ وما هي الآثار القانونية المترتبة على هذا العقد؟ ومدى إمكانية الطعن في قرارات حكم المباراة؟ هل قراراته معصومة دائماً؟

ثالثاً: أهمية موضوع البحث وأسباب اختياره

إن إيجاد الحل القانوني لمشكلة البحث وللتساؤلات المطروحة ضرورة عملية تفرضها الحاجة إلى توضيح الحقوق والالتزامات، وتحديد آليات حل النزاعات، وضمان الحماية القانونية لكلا طرفي العلاقة. كما أن فهم طبيعة هذا العقد يساعد في تطوير الأنظمة الرياضية وتحسين بيئة العمل التحكيمي، مما ينعكس إيجاباً على جودة المباريات ونزاهة المنافسة الرياضية. من هذا المنطلق، تأتي أهمية دراسة عقد حكم مباراة كرة القدم كموضوع قانوني يستحق البحث والتحليل، بهدف سد الفجوة التشريعية القائمة وتقديم رؤية واضحة حول طبيعة هذه العلاقة العقدية وأحكامها القانونية.

رابعاً: منهج البحث

من أجل تحقيق الغاية المتبغاة من هذا البحث، فقد اتبعنا منهجاً تحليلياً مقارنةً، وذلك من خلال تحليل النصوص المتفرقة المتعلقة بموضوع البحث الواردة في القوانين واللوائح الرياضية، مع التركيز على المقارنة بين القانون العراقي والقانون الفرنسي فيما يتعلق ببعض محطات موضوع البحث، دون تجاهل موقف القضاء ومحكمة التحكيم الرياضية والهيئات التحكيمية الرياضية بشأن عقد حكم مباراة كرة القدم.

خامساً: خطة البحث

بغية إنجاز هذا البحث، قمنا بتقسيم مفردات البحث على مبحثين، بيّنا في المبحث الأول ماهية عقد حكم مباراة كرة القدم، وذلك من خلال مطلبين، ركزنا في المطلب الأول على مفهوم عقد حكم مباراة كرة القدم، وفي المطلب الثاني على التكيف القانوني لعقد حكم مباراة كرة القدم. أما في المبحث الثاني فقد تناولنا الآثار القانونية المترتبة على عقد حكم مباراة كرة القدم أيضاً عن طريق مطلبين، ففي المطلب الأول بيّنا التزامات حكم مباراة كرة القدم، وخصصنا المطلب الثاني لبيان التزامات الطرف الآخر في عقد حكم مباراة كرة القدم، وختمنا البحث بخاتمة تتضمن أهم الاستنتاجات والاقتراحات.

المبحث الأول

ماهية عقد حكم مباراة كرة القدم

لا تُمارَس الرياضة علمياً دون وجود قوانين تحكم اللعبة، ولا يمكن إجراء المباراة دون وجود حكم، كما لا يباشر الحكم عمله إلا بناءً على عقد مُسبق يُبرم بينهم وبين الجهة المنظمة للمباراة. وعليه، فإن بيان ماهية عقد حكم مباراة كرة القدم يقتضي تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

مفهوم عقد حكم مباراة كرة القدم

من الواضح أن ممارسة الرياضة الحديثة تقوم على أسس علمية وقوانين منظمة لا قيمة لها ما لم تُطبَّق في الملعب. ولا يتحقق تطبيقها إلا بوجود حكم مكلف رسمياً من الجهة المنظمة، وهذا التكليف ينشأ من توافق بين الحكم والمنظم، مما يخلق علاقة تعاقدية

بينهما^(١). وعليه، سنركز على مفهوم عقد حكم مباراة كرة القدم من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول

تعريف عقد حكم مباراة كرة القدم

من المعلوم أن الجهة المنظمة للمباراة ليست جهة واحدة في جميع الأحوال، بل إن صاحب حق تنظيم المباريات يختلف باختلاف طبيعة المباراة أو المسابقة. فإذا كانت المباراة تُقام على مستوى دولة واحدة، كأن تجري بين أندية تابعة لاتحاد وطني لكرة القدم، فإن الجهة المخوّلة بتنظيم تلك المباراة هي الاتحاد الرياضي المختص، مثل الاتحاد العراقي لكرة القدم بالنسبة لمباريات كرة القدم^(٢). وقد أكدت لوائح الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) ذلك، حيث نصّت على أن الاتحاد الوطني المعني هو الجهة المخوّلة بتنظيم المباريات أو المسابقات ذات الطابع الوطني^(٣). أما إذا كانت المباراة أو المسابقة تُقام على النطاق الإقليمي، فإن حق تنظيمها يعود إلى الاتحادات الكونفدرالية المختصة، وذلك بحسب الاختصاص الجغرافي لكل اتحاد^(٤).

أما في حال إقامة المباراة أو المسابقة الدولية، فإن الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) هو الجهة المخوّلة بتنظيمها، إذ يُعتبر الفيفا صاحب الحق الأصلي في تنظيم المباريات الدولية، بالإضافة إلى بطولات ومسابقات كرة القدم على مستوى العالم^(٥). ويُعد هذا الهدف الغرض الأساسي الذي أنشئت من أجله الفيفا^(٦). وعليه، فإن الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) هو المنظم المباشر للمباريات والمسابقات الدولية لكرة القدم، إذ إن تنظيم وإدارة هذه البطولات يُعد حَقًا حصريًا للفيفا^(٧). وعليه،

(١) Bernd Kuhn, Der Sportschiedsrichter zwischen bürgerlichem Recht und Verbandsrecht. (151 ed, Muenchen, 2000) 92, n 39, 65.

(٢) لاحظ: المادة (٣) من قانون الاتحادات الرياضية الوطنية العراقي رقم (٢٤) لسنة (٢٠٢١).
(٣) تحتوي النظام الأساسي للفيفا على نصوص متفرقة تُقر بحق الاتحادات الوطنية الأعضاء في كرة القدم بتنظيم المباريات والمسابقات الوطنية. لاحظ بهذا الصدد إلى:

Articles (19,71&72) of FIFA statutes 2022.

See Paul Dietschy, Making football global? FIFA, Europe, and the non-European football world, 1912–74. Journal of Global History, 8, 2013, p.295.

(٤) وبجانب هذه البطولات الدولية التي تنظمها الفيفا توجد عدة بطولات إقليمية، وبجانبها أيضًا عدة بطولات أخرى، وهي البطولات التي تقام داخل البلد، أي البطولات الوطنية. لاحظ: د. فاروق الأباصيري، الحق في المعلومات الرياضية بين حقوق الشخصية وحقوق الاستغلال المالي دراسة في القانون الفرنسي والمصري، مطبعة دامعة طنطا، ٢٠١٤، ص ١٨٤.

(٥) كانت تنص المادة (٩) من النظام الأساسي للفيفا الصادر (١٩٠٤) على أن: "للإتحاد الدولي وحده الحق في تنظيم البطولة الدولية".

(٦) See Article (34) of FIFA Statutes 2022.

سنركز في هذا البحث على الفيفا باعتباره منظم المباريات، نظرًا لأن الفيفا هو صاحب الحق الأصلي في تنظيم مباريات كرة القدم من جهة، ومن جهة أخرى، نظمت لوائح الفيفا وقوانين اللعبة الصادرة عن المجلس الدولي لكرة القدم (IFAB) في (٢٠٢٥/٢٠٢٤) الوضع القانوني لحكام المباريات.

ومن المعلوم أيضًا أن الفيفا تأسس بموجب اتفاقية التأسيس (العقد الأصلي) التي أبرمها المؤسسون في عام (١٩٠٤)، وعرف نفسه بأنه جمعية^(١). وبعد ذلك، نظم الفيفا علاقته القانونية مع الآخرين بموجب اتفاقية الانضمام إلى الفيفا (العقد التبعية)^(٢). ومن صور العقد التبعية ارتباط حكم المباراة بالفيفا، إذ من البديهي أن يقوم منظم المباريات بإبرام عدة عقود من أجل إجراء المباراة، منها عقد استئجار الملعب، وعقد بيع تذاكر الدخول، وعقد توفير أمن الملعب^(٣)، بالإضافة إلى عقد توفير حكام المباراة^(٤). وعلى الرغم من أن الفيفا يتولى تنظيم مهمة حكام المباريات من خلال اللوائح الرياضية، وهي (IMO Regs 2022)، التي تحدد أهلية وإجراءات ترشيح وتعيين حكام المباريات في القوائم الدولية للتحكيم التابعة للفيفا^(٥)، إلا أنها لم تُعرّف عقد حكم المباراة، ولم تحدد الطبيعة القانونية لعلاقة حكام المباريات بالفيفا، فضلاً عن أنها لم تُعرف حكم المباراة ذاته.

أما بخصوص القوانين الوطنية بهذا الشأن، فإن القانون العراقي يخلّ من تعريف هذا العقد، نظرًا لأنه لا ينظم عقد حكام المباراة ضمن القوانين المنظمة للأنشطة الرياضية وغيرها. وفي المقابل، نظم القانون الفرنسي علاقة حكام المباراة بمنظم المباراة في القانون الرياضة الفرنسي رقم (٨٤-٦١٠) لسنة (١٩٨٤)، المعدل بقانون (loi du 23 octobre 2006)، إلا أنه لم يعرف عقد حكم المباراة صراحةً، رغم إشارته إلى علاقة

(١) الفيفا كما عرفه نظامه الأساسي في المادة (١) بأنه جمعية مسجلة في سجل الشركات...
(٢) في المؤسسات والجمعيات، يُعتبر اتفاق المؤسسين على وضع نظام المؤسسة عقدًا أصليًا قائمًا بذاته، في حين أن الاتفاق الذي يتم بين المؤسسة وأي شريك جديد للانضمام إليها يُعد عقدًا تبعيةً يتأثر بكل ما يؤثر في العقد الأصلي. د. سليمان مرقس، في الالتزامات: نظرية العقد والإرادة المنفردة، المنشورات الحقوقية صادر، الطبعة الخامسة، الجزء الثاني، بيروت - لبنان، ٢٠١٩، ص. ٧٥-٧٦.

(٣) See Eduardo Alberto Cusce Nobre, Sports Mega-Events and Urban Legacies the 2014 FIFA World Cup, Brazil, Palgrave Macmillan imprint, Springer Nature, p.83 and follows.

(٤) See Aitor Rodríguez Quismondo, psicología y motivación en la figura del árbitro, investigación aplicada psicología y motivación en la figura del árbitro, 2021-2022, p.5.

(٥) See Article of FIFA Regulations on the Nomination and Appointment of FIFA International Match Officials 2022 (IMO Regs 2022).

حكام المباريات بمنظمتها. إذ قضى القانون بأن "يمارس الحكام والقضاة مهمتهم التحكيمية بكامل الاستقلالية والحيادية، وفقاً للوائح التي يصدرها الاتحاد الرياضي المذكور... ويقوم هذا الاتحاد بمراقبة أداء هذه المهمة وفقاً للقواعد والإجراءات المحددة مسبقاً طبقاً لنظامه الأساسي"^(١).

ومن الجدير بالذكر هنا أن القانون الرياضي الفرنسي اعترف بعلاقة عقدية بين حكم المباراة والاتحاد الرياضي المنظم للمباراة، رغم أن هذا الاعتراف غير مباشر، إذ أنه لم يكتيف علاقتهما بعقد العمل. فقد نصت المادة (-L. 223) من القانون المذكور على أنه "لا يجوز اعتبار الحكام والقضاة، في أداء مهمتهم، مرتبطين بالاتحاد برابط التبعية الذي يميز عقد العمل"^(٢). وعليه، فإن العلاقة بين حكم المباراة والاتحاد الرياضي هي علاقة عقدية، لكنها لا يمكن تكييفها على أنها عقد عمل، نظراً للاستقلالية التي يتمتع بها حكم المباراة في أداء مهمته، كما سنوضح لاحقاً.

أما الفقه فقد عرّف الحكم بأنه الشخص المكلف بضمان الامتثال لقواعد اللعبة، وهو المسؤول عن حل المشكلات التي قد تنشأ في المباراة من خلال اتخاذ القرارات الحاسمة التي لا جدال فيها"^(٣).

وعليه، فإن حكم المباراة هو شخص طبيعي في لعبة كرة القدم، يضمن سير المباراة بشكل صحيح من خلال تطبيق قواعد اللعبة"^(٤). إذ يُعد الحكام أحد العناصر المركزية في الرياضة، حيث تتمثل مهمتهم في تطبيق القواعد العامة على الحالات المحددة، وتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الأطراف فيما يتعلق بتفسير وتطبيق القواعد. وهذا يعني أن المحكمين يُمنحون سلطة هائلة لحل النزاعات المعروضة عليهم بحكم اختصاصهم"^(٥). ولكن تطبيق قوانين اللعبة وإدارة المباريات من قبل حكام المباريات لا يتم من تلقاء نفسها، بل لابد من وجود ارتباط مسبق بين حكام المباريات ومنظم المباريات، يتم من خلاله تحديد الوضع القانوني لحكام المباريات، وخاصة حدود صلاحياتهم وحقوقهم والتزاماتهم. ويمكن إطلاق اسم "عقد حكم المباراة" على هذا الارتباط.

(١) See France code du Sport (2006 edition), art. L. 223-1.

(٢) See France code du Sport (2006 edition), art. L. 223-3.

(٣) See Martínez García, C. Evaluación del rendimiento físico del árbitro de fútbol. Árbitro de fútbol: arbitraje y juicio Deportivo, 1998, (pp. 57-78).

See Alonso-Arbiol, I., Arratibel, N. y Gómez, E. La motivación del (٤) colectivo arbitral en fútbol: un estudio cualitativo. Revista de Psicología del Deporte, 2008, 17(2), 187-203.

(٥) See Betancor, J. A., & Hernández, E.: Árbitro de fútbol. Arbitraje y juicio deportivo. Madrid: Dykinson, 2010, p.43.

بناءً على ما ذكر، يمكن القول إن المهمة الأساسية لحكام المباريات هي إدارة مباراة كرة القدم من خلال تطبيق قوانين اللعبة المتعلقة بالمباراة مقابل أجر مالي. وعليه، يقوم حكام المباراة بإدارة المباراة باستقلالية وحيادية تامة وفقاً لأحكام قوانين اللعبة، ويتمتعون بسلطة تقديرية واسعة لاتخاذ القرارات الفنية التحكيمية اللازمة في ميدان اللعب ضمن إطار قوانين اللعبة^(١)، وفي مقابل أداء هذه المهمة، يمنح منظم المباريات حقوقاً مالية للحكام، تتمثل في مبلغ من المال.

مما سبق ذكره، يمكن القول إن هناك رابطة تعاقدية بين حكام المباريات والفيفا، وتتجسد بنود هذا العقد في نصوص لوائح الفيفا وقوانين اللعبة. وبموجب هذه اللوائح الرياضية، يحتكر حكام المباريات ممارسة سلطة الحكم في ميدان اللعب، أي يتمتعون باحتكار حل النزاعات داخل الميدان. وفي الوقت نفسه، عليهم إصدار القرارات في جميع الحالات الضرورية أثناء اللعب من أجل إدارتها، وذلك في إطار قوانين اللعبة. وهذا يعني أن حكام المباريات لا يبتكرون قواعد جديدة، بل يجب أن تستند قراراتهم إلى قواعد موضوعية مسبقاً^(٢).

وأخيراً وليس آخراً، بناءً على ما سبق ذكره يمكن أن نعرف عقد حكم المباراة بأنه ارتباط بين الحكم ومنظم المباراة، بموجبه يقوم الحكم بإدارة اللعب عن طريق تطبيق قوانين اللعبة الموضوعية مسبقاً من قبل المنظم أو المعترف بها من قبل المنظم مقابل عوض مالي، وتتجسد بنود هذا العقد في اللوائح الرياضية وقوانين اللعبة.

الفرع الثاني

خصائص عقد حكام مباراة كرة القدم

أن لهذا العقد خصائص عديدة، بعضها مشترك مع عقود أخرى، وبعضها الآخر خاص به فقط. وسنركز عليها فيما يلي:

أولاً: إنه عقد ملزم للجانبين، لأنه ينشئ التزامات على عاتق أطرافه منذ نشأته. ويتمثل الالتزام الأساسي المترتب على حكم المباراة في إدارة اللعبة من بدايتها حتى نهايتها وفقاً لقوانين اللعبة^(٣)، بينما يتمثل الالتزام الأساسي المترتب على منظم المباراة في دفع أجر الحكم وتعويض النفقات التي يتكبدها، كما سنوضح لاحقاً.

ثانياً: إنه عقد رياضي، لأن محله عمل رياضي يتمثل في تطبيق قوانين اللعبة أثناء جريان المباريات. ومن جهة أخرى، فإن أطراف هذا العقد رياضيون أيضاً، فحكم المباراة لا بد أن تتوافر فيه عدة شروط ليصبح حكماً، منها أن يكون عضواً في الاتحاد الرياضي

(١) لاحظ الفقرة (٢) من (القانون الخامس) من قوانين اللعبة.

(٢) See Pérez Triviño, José Luis. La aplicación de normas en el Derecho y en el deporte: jueces y árbitros. Revista Española de Derecho Constitucional. 2013, 32. 83-106. P.87.

(٣) لاحظ: القانون الخامس من قوانين اللعبة.

الوطني المعني، وأن يشارك في دورات تدريبية رياضية وغيرها^(١). والفيفا كطرف آخر في العقد هو جمعية رياضية كما بيّنا سابقاً

ثالثاً: إنه عقد قائم على الاعتبار الشخصي: بالتمعن في ماهية عقد حكم المباراة الذي يرد على العمل، يمكن القول إنه قائم على الاعتبار الشخصي بالنظر إلى طبيعة محله وأطرافه من جانب الحكم. إذ فإن محله يتمثل عملاً ذهنياً وجسدياً ونفسياً وعلمياً^(٢)، لأنه يحتاج إلى تركيز وتقييم وتأويل وتفسير الأحداث التي تحدث أثناء المباراة، ثم إسناد هذه الأحداث إلى قواعد اللعبة وإصدار الحكم المناسب. هذه العملية، كعملية صنع القرار لدى القاضي، تتطلب مداولة ذهنية مع الذات في وقت قصير، ولا يمكن للحكم القيام بها إلا إذا كان يتمتع بذهن سليم. في الوقت نفسه، تتطلب طبيعة محل عقد حكم المباراة سلامة جسدية ونفسية، إذ يجب على الحكم أن يركز على الكرة أثناء المباراة بالقرب منها، كما تحددها اللوائح الرياضية. كما يجب أن يتحكم الحكم في نفسه عند وقوع الأحداث الرياضية خلال المباراة، لأن اللاعبين والإداريين والجمهور يمارسون ضغوطاً نفسية عليه. لذا، يحتاج محل العقد إلى صحة جسدية ونفسية وعقلية جيدة، إلى جانب دراية كافية بقواعد وقوانين اللعبة^(٣). وعليه، فإنه شخصية حكم المباراة تكون محل اعتبار لدى منظم المباراة، إذ يتوقف على أداء الحكم نتيجة المباراة ومسار اللعبة وسلامة اللاعبين والإداريين ونزاهة اللعبة، وغيرها من الأمور التي تمس مصالح المعنيين بالرياضة والتي تمثل أموالاً طائلة^(٤).

(١) تنص الوثيقة (Circular 2020 / Nomination conditions) ضمن لائحة الفيفا لاختيار حكام المباراة (IMO Regs 2022) على ما يلي: "المادة ٢: (d) يجب أن يكون عمر الحكم ٢٥ عاماً على الأقل (و ٢٣ عاماً للمساعد) في الأول من يناير للسنة المرشّح إليها. المادة ٢: (e) يجب أن يكون قد شارك بانتظام لمدة سنتين على الأقل في أعلى مستوى داخل اتحاده الوطني. المادة ٢: (f) بالنسبة للمساعدين، يُشترط أن يكونوا قد عملوا كمساعدي حكم أكثر من الحكم المباشر خلال العام الأخير. المادة ٢: (h) يجب اجتياز اختبار اللياقة البدنية المعتمد من الفيفا والفحص الطبي خلال الأشهر الأربعة السابقة للموعد النهائي (١ يونيو-٣٠ سبتمبر)؛ ومن يزيد عمره على ٤٥ عاماً قد يُطلب منه اختبارات إضافية. المادة ٢: (I) عدم استيفاء أي من الشروط السابقة يؤدي إلى رفض الترشيح".

(٢) See González-Oya, J. L. Aproximación a la formación del árbitro de fútbol: un ejemplo de modelo educativo. Cuadernos de psicología del deporte, 2006, 6(1), 37-51.

(٣) See Isidori, Emanuele & Müller, Arno & Kaya, Sabri. The Referee as Educator: Hermeneutical and Pedagogical Perspectives. Physical Culture and Sport. Studies and Research. 2012, 56.

(٤) See Mascarenhas, D. R. D., Collins, D., & Mortimer, P. The accuracy, agreement and coherence of decision-making in rugby union officials. Journal of Sports Sciences, 2005, 23(5), 509-516.

رابعاً: إنه عقد ذو طابع لائحي: نظراً للتطورات التي شهدتها بعض الأنشطة الاجتماعية في الأونة الأخيرة، ومنها الرياضة، قامت الجمعيات الرياضية بتنظيم أمورها الداخلية عبر لوائح رياضية، ومن بينها الفيفا. إذ نظم الفيفا أموره من خلال لوائح رياضية، وبهذا التنظيم حدد علاقته القانونية مع المرتبطين به، ومن ضمنهم حكم المباريات كما أشرنا سابقاً.

وعليه، فإن عقد حكم المباراة يتجسد في نصوص اللوائح الرياضية التي وضعها الفيفا، ولا يقبل نقاشها أو تعديلها من قبل حكم المباراة، إذ يقتصر دور هؤلاء فقط على قبول هذه النصوص، وإلا فلن يقبل الفيفا بهم كحكام مباريات^(١). ومن هنا يمكن القول إن هذا العقد يُعدّ من عقود الإذعان^(٢).

خامساً: إنه من العقود مستمرة التنفيذ، لأن تُعدّ المدة عنصرًا جوهريًا في طبيعة المهمة الموكولة إلى الحكم. فلا يمكن لحكم المباراة إنجاز مهامه دفعة واحدة، بل تمتد التزاماته طوال وقت المباراة، بدءًا من دخوله إلى ميدان اللعب وحتى مغادرته^(٣). وعلى هذا الأساس، أشارت دراسات علمية إلى الجهد البدني الذي يبذله حكم المباراة من أجل إنجاز مهامه، إذ تشير البحوث العلمية إلى أن تحكيم مباريات كرة القدم يتطلب جهداً بدنياً عالياً ومقطعاً، حيث يقطع الحكم في المتوسط حوالي (٩) كيلومترات ويستهلك ما يقارب (٧٣٥) سعرة حرارية خلال المباراة، مع انخفاض ملحوظ في الأداء البدني خلال الشوط الثاني، مما يؤكد الحاجة إلى إعداد بدني متخصص وفحوص دورية لضمان استمرارية الأداء، وهو ما يبرر إدراج متطلبات اللياقة في اللوائح التنظيمية للحكام لضمان نزاهة وسلامة اللعبة^(٤).

سادساً: إنه عقد ذو طابع مهني، لأن يمكن لحكم المباراة ممارسة هذه المهنة إلا بعد حصوله على رخصة معينة لمزاومتها، ولا تُمنح هذه الرخصة إلا بعد ترشيحه من قبل الاتحاد الرياضي الوطني المعني، وتوافر عدة شروط منصوص عليها في لوائح الفيفا

(١) See FIFA Regulations on the Organization of Refereeing in FIFA Member Associations.

(٢) لأن عقد الإذعان وفقاً لأحكام القانون المدني الفرنسي الجديد هو العقد الذي تكون شروطه العامة، غير قابل للتفاوض، محددة سلفاً من قبل أحد الأطراف. لاحظ المادة (١١١٠) من قانون العقود الفرنسي الجديد بموجب الأمر رقم ٢٠١٦-١٣١ الصادر في ١٠ فبراير ٢٠١٦. أما بشأن موقف القانون المدني العراقي حول عقد الإذعان، تنص الفقرة (١) من المادة (١٦٧) منه على أنه: "القبول في عقود الإذعان ينحصر في مجرد التسليم بمشروع عقد ذي نظام مقرر يضعه الموجب ولا يقبل فيه مناقشة".

(٣) لاحظ الفقرة (٣) من (القانون الخامس) من قوانين اللعبة .

(٤) See da Silva AI, Fernandes LC, Fernandez R. Energy expenditure and intensity of physical activity in soccer referees during match-play. J Sports Sci Med. 2008 Sep 1;7(3):327-34.

الرياضية^(١)، ويجب أن تتوافر في المرشح لحكم المباراة شروط ومتطلبات متعددة كما بيّنا سابقاً. وعليه، لا يمكن ترشيح حكم المباراة من قبل الاتحاد الرياضي الوطني المعني إلا إذا توافرت فيه المتطلبات التالية: اجتياز اختبار اللياقة البدنية المعمول به لدى الفيفا، واجتياز فحص طبي سنوي يؤكد قدرته على أداء الأنشطة البدنية المطلوبة لإدارة المباريات التي تم تعيينه لها، بالإضافة إلى اجتيازه اختبار تقييم معرفته الفنية بأحدث قوانين اللعبة المتعلقة بكل فئة من حكام المباريات^(٢). وعليه، يتمتع حكام المباراة باحتكار حل النزاعات في ميدان اللعب، وذلك من خلال تطبيق قوانين اللعبة على أحداث المباراة فوراً^(٣).

المطلب الثاني

التكليف القانوني لعقد حكام مباراة كرة القدم

نظراً لأن محل هذا العقد من جانب الحكم يتمثل في إدارة لعبة كرة القدم من خلال تطبيق قوانين اللعبة، وبالتالي فهو يقوم على العمل، أي تقديم خدمة. وعليه، يتطلب التكليف القانوني لعقد حكم المباراة التركيز على العقود الواردة على العمل، مثل عقد العمل وعقد المقاول، نظراً لتشابه بعض سمات عقد حكم المباراة مع هذه العقود، وذلك من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول

مدى اعتبار عقد حكام مباراة كرة القدم عقد عمل

عرّف المشرع العراقي عقد العمل بأنه «أي اتفاق، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، شفويّاً أو تحريريّاً، يقوم بموجبه العامل بالعمل أو تقديم خدمة تحت إدارة وإشراف صاحب العمل لقاء أجرٍ أياً كان نوعه»^(٤) وعليه، فإن كلاً من عقد العمل وعقد حكم المباراة يتعلقان بأداء عمل يلتزم به أحد طرفي العقد، مقابل أجر يلتزم الطرف الآخر بدفعه. وبناءً على هذا التشابه، يقتضي منا البحث في مدى توافر عناصر عقد العمل الثلاثة^(٥) في عقد حكم المباراة، كالاتي:

(١) ويتم ترشيحه بالتعاون مع لجنة حكام الفيفا وقسم التحكيم في الاتحاد العضو المعني، لا يجوز لأي نادٍ أو دوري أو أي هيئة أخرى في الاتحاد العضو التدخل في عملية التعيين الرسمي للمباراة.

See Article ١٢ paragraph 1 of FIFA Regulations on the Organization of Refereeing in FIFA Member Associations 2022 (RORMA).

(٢) See Article 10 of FIFA (RORMA).

(٣) See Gamero, E. Las sanciones deportivas. Barcelona: Bosch., 2003, p.137.

(٤) لاحظ: الفقرة تاسعاً من المادة (١) من قانون العمل العراقي الجديد رقم (٣٧) لسنة (٢٠١٥).
(٥) لاحظ: د.محمود جمال الدين زكي، عقد العمل في القانون مصري، ٢، مطابع الهيئة المصرية العامة لكتاب، ١٩٩٨، ص ٣٦١.

١. عنصر العمل: عرف المشرع العراقي العمل بأنه "كل جهد إنساني فكري أو جسماني يبذله العامل لقاء أجر، سواء أكان بشكل دائم أم عرضي أم مؤقت أم جزئي أم موسمي"^(١).

بالنسبة لهذا العنصر في عقد حكم المباراة، فإن محل العقد يشبه إلى حد كبير عمل القاضي، إذ يقوم حكم المباراة بالفصل بين المنافسين من اللاعبين والمدربين والإداريين داخل الملعب. وبالنظر إلى تعريف عنصر العمل في قانون العمل العراقي، الذي يعرف العمل بمفهوم واسع يشمل جميع أشكال الجهد البشري، يمكن القول بأن عمل حكم المباراة يندرج ضمن هذا التعريف. بناء عليه، يمكن القول بأن عنصر العمل في عقد حكم المباراة يندرج ضمن المفهوم العام للعمل كما ورد في قانون العمل العراقي، وبالتالي فإنه يعتبر من عناصر عقد العمل.

٢. عنصر الأجر: عرف المشرع العراقي الأجر في الفقرة (رابع عشر) من المادة (١) من قانون العمل العراقي الجديد بأنه "كل ما يستحقه العامل من صاحب العمل نقدًا أو عينياً لقاء عمل أيا كان نوعه، ويلحق به ويعد من متمماته كل ما يمنح للعامل من مخصصات مهما كان نوعها، والأجور المستحقة عن العمل الإضافي". وعليه، لا يوجد عقد عمل دون وجود أجر، إذ يعد الأجر أحد العناصر الأساسية لعقد العمل^(٢)، ويتحقق هذا العنصر متى ما حصل العامل على مقابلٍ للعمل الذي يؤديه، سواء كان نقدًا أو عينياً، وبغض النظر عن التسمية التي تُطلق عليه^(٣). السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يتقاضى حكم المباراة أجرًا لقاء قيامه بإدارة اللعبة؟

في الحقيقة، تتطلب الإجابة على هذا السؤال التمييز بين نوعين من حكام المباريات بناءً على كيفية ممارسة مهمة التحكيم. النوع الأول يمارس مهمته كهواية في إطار الرياضة للهواة، بينما النوع الثاني يمارس مهمته بشكل احترافي في الرياضة المحترفة.

بالنسبة للنوع الأول، فإنه يؤدي مهمته طوعاً، ولا يتقاضى أجرًا لقاء عمله، وإنما تُعوض له فقط المصروفات التي يتكبدها، مثل أجور السفر، والإقامة، والطعام، وغيرها. وبالتالي، لا يحصل على أي أجر مالي فعلي^(٤)، هذا النوع من الحكام ليس محل البحث في هذه الدراسة.

(١) لاحظ: الفقرة خامساً من المادة (١) من قانون العمل العراقي الجديد.

(٢) See Véronique Roy, Droit du travail , Editeur Dunod, en 21 ٢٠١٥ (١) fiches, Paris, 2015, P.60.

(٣) لاحظ: د.عدنان العابد ود. يوسف الياس، قانون العمل، ط ٢، مكتبة القانونية، بغداد، العراق، ١٩٨٩، ص ٢٢٦.

(٤) See Bernd Kuhn. Ibid, p.65.

أما بالنسبة للنوع الثاني من أحكام المباريات، فهم يمارسون مهمتهم لقاء عوض مالي، حيث يشمل هذا العوض بالإضافة إلى تغطية النفقات التي يتكبدها الحكم، الأجر المباشر لقاء إدارة المباراة. وبالتالي، لا يقوم حكم المباراة بإدارة المباراة طوعاً، وإنما يتقاضى أجراً مقابل ذلك. على سبيل المثال، يحصل حكم المباراة في دوري ألمانيا (البوندسليغا) على مبلغ قدره (٤٠٠٠) دولار مقابل إدارة مباراة واحدة^(١).

بناءً على ما تم ذكره، يمكن القول إن عنصر الأجر في عقد العمل يتوافر أيضاً في عقد حكم المباراة.

٣. عنصر التبعية: يُعد عنصر التبعية من أهم العناصر اللازمة لتكييف عقد العمل، فهو العنصر الذي يُعتمد عليه دائماً لتمييز عقد العمل عن العديد من العقود الأخرى التي تنطوي على نشاط الإنسان^(٢). ويقصد بعنصر التبعية خضوع العامل لإشراف ورقابة وتوجيه صاحب العمل أثناء أداء العمل^(٣). وعليه، نتساءل: إلى أي مدى يتوافر هذا العنصر في عقد حكم المباراة؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب منا التركيز على مدى استقلالية القاضي في محاكم الدولة أثناء أداء وظيفته، نظراً لتشابه مهمته مع مهمة الحكم؛ إذ إن كليهما يطبق القانون، فالقاضي ضمن نطاق عمله القضائي، والحكم ضمن نطاق اللعبة. وعليه، فإن أحكام المباريات يتمتعون باستقلالية تامة في أداء مهامهم، ولا يُعدون تابعين لأحد^(٤)، كما هو الحال في عمل القاضي في محاكم الدولة^(٥)، وعلى أحكام المباريات أن يمارسوا مهامهم بحيادية تامة، إذ إن قراراتهم لا تؤثر على نتيجة المباراة فحسب، بل تنعكس أيضاً على المصالح الاقتصادية للأطراف المعنية بالرياضة، والتي تُقدَّر بمليارات الدولارات^(٦). ومن ناحية أخرى، يجب أن يضطلع أحكام المباريات بهذه المهام باستقلالية ونزاهة. وتعني ميزة الاستقلال

See stefanie koch, liability of referees, an analysis of tort liability for (١) wrong referee decisions, LLm research paper laws 592 dissertation, law faculty victoria university of wellington, 2008, p. 15.

(٢) لاحظ: د. عبد الحميد عثمان الحفني، عقد احتراف لاعب كرة القدم، بحث ملحق بمجلة الحقوق الكويتية، السنة (١٩)، العدد (٤)، ١٩٩٥، ص ٦٣.

(٣) لاحظ الفقرة (تاسعا) من المادة (١) من قانون العمل العراقي.

(٤) تنص الفقرة (٢) من المادة ذاتها على أنه: "تتخذ القرارات بأفضل ما لدى الحكم من قدرات وفقاً لقوانين اللعبة (روح اللعبة)، والتي تستند إلى رأي الحكم الذي لديه السلطة التقديرية في اتخاذ الإجراء الملانم في إطار عمل قوانين اللعبة".

(٥) لاحظ: د. عباس العبودي، شرح احكام قانون المرافعات المدنية، ط ١، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٦، ص ٦٣ وما بعدها.

(٦) See Pachot, K. L. «Las normas de ordenación deportiva y el derecho al deporte», Revista Española de Derecho Deportivo, núm. 2012, 30, p.66.

أنهم يجب أن يؤديوا مهامهم بمعزل عن ضغوط الأطراف في اللعبة، أو ضغوط المشجعين والهيئات الرياضية، كما هو الحال بالنسبة للقضاة في محاكم الدولة، حيث يجب أن يتمتع القضاة بالحصانة من تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية^(١). وإضافة إلى ذلك، يجب أن يمارس حكام المباريات مهامهم بحياد تام، فهذه الخاصية تستند إلى اللحظة المحددة لتطبيق القواعد، إذ ينبغي على حكام المباريات إصدار قرارات تستند بشكل مركزي إلى تطبيق القواعد العامة التي تنظم الحالة المعروضة أمامهم^(٢).

وفي النهاية، يضطلع حكام المباريات بسلطة تقديرية واسعة في أداء مهامهم، وذلك لأن القواعد العامة لا تعالج جميع الحالات ذات الصلة بشكل واضح أو كامل، وعليه، يكون للحكام مجال للاختيار، لا سيما في الحالات التي تحتل أكثر من حل ممكن^(٣). نظراً لهذه السمات التي يتمتع بها حكم المباريات في أداء مهمته، فقد ذهب المشرع الفرنسي إلى أن: "لا يجوز اعتبار المحكمين والقضاة، في أداء مهمتهم، مرتبطين بالاتحاد برابط التبعية الذي يميز عقد العمل"^(٤). وأكد المشرع الفرنسي على استقلالية حكم المباراة في القانون المذكور، إذ نص على أن: "يقوم الحكام والقضاة بمهمتهم التحكيمية باستقلالية وحيادية تامة"^(٥). ومن هنا يمكن القول بأن عنصر التبعية في عقد العمل لا يتوافر في عقد حكم المباراة، وبالتالي لا يمكن تكييف عقد حكم المباراة كعقد عمل، نظراً لاختلاف العنصر الجوهري بينهما وهو التبعية، وللأسباب التي ذُكرت سابقاً.

الفرع الثاني

مدى اعتبار عقد حكام مباراة كرة القدم عقد مقاوله

عرف المشرع العراقي عقد المقاوله بأنه "عقد به يتعهد احد الطرفين ان يصنع شيئاً او يؤدي عملاً لقاء اجر يتعهد به الطرف الآخر"^(٦). من الوهلة الأولى في هذا التعريف، يتجلى لنا وجود نقاط تشابه بين عقد حكم المباراة وعقد المقاوله، إذ في كلاهما يتعهد أحد طرفي العقد بأداء العمل، مقابل تعهد الطرف الآخر بدفع أجر لقاء ذلك العمل. وقد يقتصر عمل المقاول، كما هو الحال مع حكم المباراة، على تقديم جهده ومهارته في تنفيذ العمل، بينما يقدم رب العمل المواد أو الوسائل التي يحتاجها المقاول لأداء مهمته،

(١) لاحظ المواد (٢ و ٥٠) من قانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧ قانون السلطة القضائية لاقليم كردستان - العراق.

(٢) See Malem, J. El error judicial y la formación de los jueces. Barcelona: Gedisa, 2008, P.18.

(٣) See Pérez Triviño, op.cit., p88.

(٤) See France code du Sport (2006 edition), art. L. 223-3.

(٥) See France code du Sport (2006 edition), art. L. 223-1.

(٦) لاحظ المادة (٨٦٤) من القانون المدني العراقي.

أو يسمح له باستخدامها في سبيل إنجاز العمل^(١). وتقتصر مهمة الحكم على تقديم العمل المتمثل في إدارة المباراة، في حين يقوم منظم المباراة بتوفير المستلزمات اللازمة لإنجاز مهمة الحكم، مثل زي الحكم، الصافرة، أجهزة الاتصال، الملعب، وغيرها.

وعليه، يستخدم المفاوض هذه المواد التي قدمها رب العمل، وأن يراعي أصول الفن في استخدامها، وأن يقدم حساباً لرب العمل عن كيفية استعمالها، ويُعيد إليه ما تبقى منها بعد انتهاء المهمة^(٢). وكذلك الحال بالنسبة لحكم المباراة، فعليه أن يراعي أصول الفن في استخدام واستعمال مستلزمات اللعبة التي تحت يده والتي وفرها له منظم المباراة، وأن يقدم تقريراً مفصلاً عن كل مباراة يديرها إلى الاتحاد الرياضي المنظم للمباراة، كما يجب عليه إعادة ما تبقى لديه من المواد التي استخدمها في أداء عمله^(٣).

ونقطة التشابه الأهم مما سبق ذكره هي الاستقلالية في أداء العمل؛ إذ يتميز عقد المفاوضة عن عقد العمل بمدى استقلالية المفاوض في أداء عمله. فالمفاوض يقوم بعمله باستقلالية تامة، بخلاف العامل الذي يؤدي عمله تحت رقابة وتوجيه صاحب العمل كما أوضحنا سابقاً. وعليه، فإن المفاوض ينجز عمله بطريقة مستقلة تماماً، دون أن يكون تابعاً لصاحب العمل أو خاضعاً لإدارته وتوجيهه، بمعنى آخر، يقوم المفاوض بعمله بالطريقة التي يراها مناسبة^(٤). كما يمتلك الحكم سلطة تقديرية واسعة في تنفيذ المهام الموكلة إليه، وبالتالي يكون مستقلاً في أداء عمله كما بينا في السابق. فلا يخضع لأي طرف في إدارة المباراة، إذ تُعد الاستقلالية في تطبيق قوانين اللعبة أثناء المباراة واتخاذ القرارات اللازمة من الركائز الأساسية لعمل الحكم، بعيداً عن تأثير اللاعبين أو الإداريين أو منظمي المباراة. ومهمته، كمهمة القاضي، تتطلب استقلالية كاملة في تطبيق القانون. ومن هذا المنطلق، تنص قوانين اللعبة على أن "تدار كل مباراة بواسطة حكم له السلطة الكاملة في تطبيق قوانين اللعبة المتعلقة بالمباراة"^(٥). ومن المعلوم، ليست للسلطة جدوى دون استقلالية، لذلك نرى أن لحكم المباراة استقلالية تامة في إدارة المباراة واتخاذ القرارات اللازمة لذلك. ومن هذا المنطلق، تنص الفقرة (٢) من القانون الخامس من قوانين اللعبة لكرة القدم على أنه: "سوف تتخذ القرارات بأفضل ما لدى الحكم من قدرات وفقاً لقوانين اللعبة (روح اللعبة)، والتي تستند إلى رأي الحكم الذي لديه السلطة التقديرية باتخاذ الإجراء الملائم في إطار عمل قوانين اللعبة".

(١) لاحظ المادة (١/٨٦٥) من القانون المدني العراقي.

(٢) لاحظ المادة (١/٨٦٧) من القانون المدني العراقي.

(٣) لاحظ الفقرة (٣) من قانون الخامس من قوانين اللعبة.

(٤) لاحظ المادة (٩٠٠) من القانون المدني العراقي. لاحظ للتفاصيل: السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، ج٧، مج١، العقود الواردة على العمل (المفاوضة-الوكالة-الوديعة-الحراسة)، ط٣، دار نهضة، مصر، ٢٠١١، ص٩.

(٥) لاحظ الفقرة (١) من (القانون الخامس) من قوانين اللعبة.

تبدأ سلطة حكم المباراة في اتخاذ القرارات منذ دخوله إلى ميدان اللعب وقبل بدء المباراة، وتمتد حتى انتهاء اللعب ومغادرة الملعب. وفي حال ارتكاب لاعب مخالفة تستوجب الطرد قبل الدخول إلى ميدان اللعب عند بداية المباراة، يكون لدى الحكم السلطة في منع اللاعب من المشاركة في المباراة^(١).

ومن جهة أخرى، فإن عقد المقابلة يرد على عمل غير موجود وقت التعاقد، بل يعمل المفاوض على إيجاده في المستقبل بعد دخول العقد حيز التنفيذ بين الطرفين. وبالتالي، يختص عقد المقابلة بتنفيذ العمل وليس بما هو موجود بالفعل عند التعاقد^(٢). وتظهر هذه الحالة في عمل الحكم، إذ يُكلف بأداء عمل غير موجود وقت التعاقد، وإنما يقوم به في مرحلة لاحقة بعد التعاقد، أي أثناء سير المباراة.

مما سبق ذكره، يتضح لنا أن حكم المباراة يقوم بعمله باستقلالية تامة، ولا يكون خاضعاً لرقابة أو توجيهات منظم المباراة. كما أن القرارات التي يتخذها منذ بداية عمله وحتى نهايته تعتمد على تقييمه الشخصي للأحداث التي تحدث أثناء المباراة، ولا يجوز لغير الحكم المشاركة في إصدار هذه القرارات، ولا يجوز لأي طرف، سواء كان منظم المباراة أو لاعباً أو مدرباً أو غيرهم، التأثير على قرارات الحكم.

وعليه، وبالنظر إلى نقاط التشابه بين عقد حكم المباراة وعقد المقابلة، يمكن تكيف عقد حكم المباراة كعقد مقابلة من نوع خاص، نظراً لطبيعته الخاصة التي يفرضها النشاط الرياضي. ومن هذه الخصائص أنه عقد مدني، بخلاف عقد المقابلة، إذ يقوم المفاوض بعمله على أساس المضاربة، أي يبتغي الربح من وراء عمله، ويكون معرضاً للربح والخسارة^(٣). على هذا الأساس، اعتبر القانون المقارن أعمال المقابلة من الأعمال التجارية^(٤)، بخلاف حكم المباراة الذي يزاول عمله كمهنة تمثل مصدر رزقه، ويحصل على دخل معين لقاء هذه المهنة.

الخلاصة: يمكن وصف عقد حكم المباراة، بصورة خاصة، بأنه من عقود المقابلة غير المسماة في القانون، حيث يتعهد حكم المباراة من خلاله بتقديم الخدمة المتمثلة في إدارة المباراة أو المسابقة لصالح رب العمل (المنظم) لقاء أجر.

المبحث الثاني

الآثار القانونية المترتبة على عقد حكم مباراة كرة القدم

(١) لاحظ الفقرة (٣) من (القانون الخامس) من قوانين اللعبة.

(٢) لاحظ: د. عبدالرزاق احمد السنهوري، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٣) لاحظ: المرجع ذاته، ص ١٥٥.

(٤) لاحظ: الفقرة السادسة، والسابعة، والثانية عشر من المادة (٥) من قانون التجارة العراقي رقم (٣٠) لسنة (١٩٨٤)؛ وتقابلها المادة (L110-1-2)، والمادة (L110-1-6)، والمادة (L110-1-1).

(4) من قانون التجارة الفرنسي لسنة (١٨٠٧).

بما أننا اعتبرنا عقد حكم المباراة نوعًا خاصًا من عقد المقابلة، فإن التركيز ينصرف إلى بيان آثار هذا العقد في ضوء التزامات المفاوض في عقد المقابلة، مع مراعاة الخصوصيات التي يتفرد بها عقد حكم المباراة، وذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

التزامات حكم مباراة كرة القدم

يتمثل الالتزام الأساسي للحكم في إنجاز المهمة الموكولة إليه، وذلك وفقًا لبنود العقد واللوائح الرياضية النافذة. ويتفرع عن هذا الالتزام جملة من الالتزامات الأخرى، يفرض بعضها طبيعة النشاط الرياضي، وينشأ بعضها الآخر من خصوصية عمل حكم المباراة. وسنركز فيما يلي على هذه الالتزامات بشيء من التفصيل.

أولاً: التزام إنجاز المهمة الموكولة إليه:

على حكم المباراة أن يؤدي المهمة الموكولة إليه بالطريقة المتفق عليها في عقد حكم المباراة، والمتمثلة في الالتزام باللوائح الرياضية وقوانين اللعبة. ومن هنا، تقتضي قوانين اللعبة أن تُدار كل مباراة بواسطة حكم يتمتع بالسلطة الكاملة في تطبيق قوانين اللعبة المتعلقة بالمباراة^(١). ومن أجل الوفاء بهذا الالتزام، يجب على حكم المباراة أن يراعي أصول وقواعد المهنة في مجال اللعبة، وأن يتمتع بدراية كافية بقوانين وأصول اللعبة. كما ينبغي عليه تحديث معلوماته باستمرار نظرًا للتغيرات السريعة والمستمرة في قواعد اللعبة، لأنه على الرغم من أن قرارات حكم المباراة نهائية، فإنها ليست معصومة من المراجعة، حيث أقرت محكمة التحكيم الرياضية مبدأً يقضي بأن "القرارات التقنية للحكام ليست محصنة من المراجعة، لكن سلطة المراجعة تقتصر على الحالات التعسفية أو غير القانونية فقط"^(٢). وعليه، يجب أن يكون قرار الحكم متوافقًا مع روح قوانين اللعبة كما ورد في قوانين الفيفا^(٣)، تبدأ هذه المهمة منذ دخول الحكم إلى ميدان اللعب وتستمر حتى مغادرته للملعب عند انتهاء المباراة، ويتم تنفيذها من خلال تطبيق قوانين اللعبة واللوائح الرياضية المنظمة لمهام حكم المباراة^(٤).

ونظرًا لأن التزام الحكم يبدأ منذ دخوله إلى الملعب، فعليه فحص سلامة الملعب قبل بدء المباراة وأثناءها، فإذا تبين له عدم سلامته، يتعين عليه إيقاف المباراة وإصلاح ما يلزم

(١) لاحظ: الفقرة (١) من القانون الخامس من قوانين اللعبة.

(٢) لاحظ للتفاصيل القضية:

CAS ad hoc Division (O.G. Sydney) 00/012 Rumyana Dimitrova Neykova, (FISA) and (IOC), award of 29 September 2000.

(٣) لاحظ الفقرة (٢) من قوانين الخامسة من قوانين اللعبة.

(٤) لاحظ القانون الخامس من قوانين اللعبة. ولوائح الفيفا الخاصة بترشيح وتعيين حكام المباريات الدوليين.

إذا كان ذلك ممكناً، وإلا يتم إلغاء المباراة، على سبيل المثال في حال عدم كفاية الإضاءة أو عدم صلاحية أرضية الملعب للعب^(١)، وقرارات الحكم في هذا الشأن تكون واجبة الاتباع، ولا يجوز الطعن فيها بالإلغاء، وفقاً لما أقره القضاء الإداري الفرنسي، إذ قضى بعدم جواز الطعن أمام القضاء الإداري في القرارات التقنية للحكام والاتحادات الرياضية. ومع ذلك، إذا تبين وجود تعسف واضح في استعمال السلطة، أو مخالفة القوانين الأساسية للدولة، أو الإخلال بمبادئ الخدمة العامة (مثل مبدأ المساواة)، يكون القرار قابلاً للطعن الإداري أمام القضاء الإداري. وقد صدّق مجلس الدولة الفرنسي على هذا المبدأ في (٢٦ يوليو ١٩٨٥)، بقرار رقم (٥١٦٢٥) لسنة (١٩٨٥)، حين قضى بأن "القرارات التي يتخذها الحكام أثناء المنافسات الرياضية لضمان تطبيق القواعد التقنية للعبة، وكذلك القرارات الصادرة عن أجهزة الاتحاد في هذا الشأن عند الاعتراض، لا تخضع لدعوى الإلغاء"^(٢). وأكدت محكمة التحكيم الرياضية على هذه المبادئ في العديد من قراراتها، منها: "إن للحكام والمعايير الفنية الحق في اتخاذ القرارات على أرض الملعب، ولا يجوز للمحكّمين إلغاؤها إلا إذا ثبت وجود تعمد في الخطأ أو سوء نية"^(٣).

وعليه، فإن القرارات التي يتخذها حكم المباراة أثناء أداء مهمته نهائية، ولا يجوز إلغاؤها، إلا إذا تبين وجود تعسف واضح في استعمال السلطة، أو تعمد في الخطأ أو سوء

(١) لاحظ الفقرة (٣) من قوانين الخامسة من قوانين اللعبة.

(٢) تتعلق القضية بالجمعية الرياضية لإرشتاين (Association Sportive d'Erstein) التي تقع في منطقة الألزاس. في الأيام السابقة للمباراة، تساقطت أمطار غزيرة، ورغم ذلك أعلن الحكم أن الملعب قابل للعب. استندت اللجنة المركزية للقوانين واللوائح في الاتحاد الفرنسي لكرة القدم إلى هذا القرار وأقرت أن المباراة قد خسرتها الجمعية الرياضية لإرشتاين بسبب عدم خوضها.

بادرت الجمعية الرياضية لإرشتاين بالطعن أمام القضاء الإداري لإلغاء هذا القرار، إلا أن المحكمة الإدارية رفضت الطعن، مؤكدة "عدم جواز الطعن أمام القضاء الإداري في القرارات التقنية للحكام والاتحادات الرياضية". بعد ذلك، توجهت الجمعية إلى مجلس الدولة، الذي قرر بأن: "القرارات التي يتخذها الحكام أثناء المنافسة الرياضية لضمان احترام القواعد التقنية للعبة، وكذلك القرارات المتخذة في هذا الشأن من قبل أجهزة الاتحاد عند الاعتراض عليها، لا تخضع لدعوى الإلغاء بتجاوز السلطة".

La décision du Conseil d'État français du 26 juillet 1985 concerne un recours formé par une association de protection de l'environnement contre un _____ permis de construire. <https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000007689> (visit 17-6-2025). [422](#)

(٣) See CAS decision: 16/028 Behdad Salimi & (NOCIRI) v. (IWF), award of 21 August 2016.

نية، أو مخالفة المبادئ القانونية العامة (المعترف بها دولياً كمبدأ المساواة بين أطراف اللعبة). تأسيساً على ذلك، نقترح على مُشرِّع القانون الرياضي وعلى الاتحادات الرياضية الدولية والوطنية تنظيم هذه المسألة بنص صريح في صُلب القانون واللوائح الرياضية، نظراً لخلو القانون واللوائح الرياضية من هذه المسألة.

بعد أن يتأكد حكم المباراة من صلاحية الملعب لإقامة المباراة، يُقرر بدء المباراة، وعليه إدارة اللعب بسلطة كاملة لتطبيق قوانين اللعبة المتعلقة بالمباراة^(١)، وعلى الحكم اتخاذ القرارات بأفضل ما لديه من قدرات وفق قوانين اللعبة (روح اللعبة)، وأن يسيطر على المباراة بالتعاون مع الحكام الآخرين^(٢).

وفي ضوء ما تقدم يجب أن تكون قراراته مبنية على الوقائع التي تحدث في الملعب، واستناداً إلى قوانين اللعبة بدقة ونزاهة. ومن هذا المنطلق، على حكم المباراة أن يواكب تعديلات قوانين اللعبة وأن يكون مطلعاً على أحدث التغييرات فيها. وفي الوقت ذاته، يجب أن يكون الحكم محايداً، وأن تصدر القرارات بحيادية تامة دون تحيز لأي فريق، لأن قرارات حكم المباراة لا تؤثر فقط على مجريات اللعبة واللاعبين، وإنما تؤثر أيضاً على مصالح المعنيين بالرياضة التي قد تُقدر بمليارات الدولارات. ويشير الحياد إلى حالة ذهنية معينة لدى القاضي في وقت الحكم، تهيمن عليها ملاحظات عدم الاهتمام والتحيز، وبالتالي، فإن هذه الخاصية تعد من سمات شخصية القاضي (الحكم) التي يمكن التنبؤ بها^(٣). ويتمثل هذا الالتزام في إصدار قرارات من قبل حكم المباراة بشكل مركزي، استناداً إلى القواعد القانونية التي تنظم اللعبة. ويجب على حكم المباراة أن يبذل جهداً معقولاً عند إصدار القرار، إذ لا تقتصر قراراته على كونها نهائية فحسب، بل لا يجوز له تعديل قراره أو إعادة النظر فيه عندما يُدرك أنه أصدر قراراً غير صحيحاً، إذا تم استئناف اللعب، أو قام الحكم بإطلاق صافرة نهاية الشوط الأول أو الشوط الثاني (بما في ذلك الوقت الإضافي)، أو غادر ميدان اللعب، أو تم إلغاء المباراة^(٤)، وعليه، فإن قرارات الحكم لا يجوز الطعن فيها كقاعدة عامة^(٥)، إلا إذا وقع الخطأ عمداً أو بسوء نية. وفي هذا السياق، قضت محكمة التحكيم الرياضية بأن قرار الحكم يكون قابلاً للنقض إذا ارتبط بخطأ عمدي أو سوء نية، إذ ذهبت إلى أن "قرار لجنة التحكيم بإلغاء قرار الحكام لم يكن مدعماً بأدلة واضحة، وتم اتخاذه بدون استشارة الحكام المعنيين أو إبلاغ الرياضيين بشكل

(١) لاحظ الفقرة (١) من قوانين الخامسة من قوانين اللعبة.

(٢) لاحظ: الفقرة (٢) من القانون الخامس من قوانين اللعبة.

(٣) See Malem, J. ibid, P.18.

(٤) باستثناء ما هو موضح في القانون (١٢،٣) من قوانين اللعبة وبروتوكول حكم الفيديو المساعد (VAR)، يجوز إصدار عقوبة تأديبية بعد استئناف اللعب فقط إذا كان حكم آخر قد تعرف على المخالفة وحاول التواصل مع الحكم الرئيسي قبل بدء اللعب. لاحظ الفقرة (٢) من القانون الخامس من قوانين اللعبة.

(٥) لاحظ: الفقرة (٢) من القانون الخامس من قوانين اللعبة.

صحيح. بناءً عليه، أيدت المحكمة استئناف (Salimi)، وأعدت تسجيل رقمه في رفع الأتقال، ومنحته الميدالية^(١).

ومن ناحية أخرى، نظراً لأن حكم المباراة يكون مسؤولاً عن إدارة اللعبة، فقد منحت اللوائح الرياضية له صلاحية اتخاذ الإجراءات الانضباطية منذ دخوله إلى ميدان اللعب لتفقدته قبل المباراة وحتى مغادرته بعدها (بما في ذلك الركلات الترجيحية). ويتخذ الحكم هذه الإجراءات ضد اللاعبين ومسؤولي الفريق المذنبين بمخالفات تستوجب الإنذار أو الطرد^(٢)، لأن اللوائح الرياضية أنطت سلامة اللاعبين بحكم المباراة، فمن هذا المنطلق يكون حكم المباراة مسؤولاً مديناً إذا تجاهل عمداً حالة طبية واضحة، أي في الحالة التي يُسمح فيها للاعب المصاب بإصابة خطيرة بمواصلة اللعب مما يفاقم الإصابة، وبالتالي عدم إيقاف اللاعب^(٣). لذا منحت اللوائح الرياضية حكم المباراة صلاحية وقف المباراة في حالة معاناة اللاعب من إصابة جسيمة^(٤).

ومن جهة أخرى، تكون سلامة المباراة منوطة بحكم المباراة، ومن هذا القبيل على الحكم إيقاف المباراة أو إلغاؤها لأي مخالفات أو بسبب تدخل خارجي، مثل عدم كفاية الإضاءة، أو اصطدام شيء ما تم رميه من قبل أحد الجماهير بأحد الحكام أو لاعب أو إداري بالفريق، أو قيام أحد الجماهير باستخدام صافرة تتداخل مع مجريات اللعب، أو دخول كرة إضافية، أو شيئاً آخر^(٥). وعليه، فإن صلاحية وقف المباراة أو استئنافها أو إلغائها تقع حصرياً ضمن سلطات حكم المباراة وحده، ولا يجوز مغادرة الملعب دون إذن مسبق من حكم المباراة، وإلا له الحق في فرض عقوبات انضباطية على الطرف المخالف. ومن هذا المنظور، رفضت محكمة التحكيم الرياضية استئناف الاتحاد الكوسوفي لكرة القدم (FFK) ضد قرار الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (UEFA) باعتبار المباراة منتهية لصالح رومانيا بنتيجة (٣-٠) بعد مغادرة لاعبي كوسوفو الملعب احتجاجاً على الهتافات العنصرية من الجماهير الرومانية. وأكدت المحكمة أن لاعبي كوسوفو غادروا الملعب دون إذن من الحكم، مما أدى إلى إلغاء المباراة، وأن الهتافات العنصرية

(١) أقرت محكمة التحكيم الرياضي في قضية بهداد سليمي (أولمبياد ريو ٢٠١٦) بعدم مشروعية قرار لجنة التحكيم بإلغاء قرار الحكام لافتقاره إلى السند القانوني والإجرائي، مؤكدة اختصاص الحكام باتخاذ القرارات الفنية في الميدان. وبناءً على ذلك، أيدت المحكمة استئناف اللاعب وأعدت له رقمه القياسي ومنحته الميدالية.

CAS ad hoc Division (OG Rio) 16/028 Salimi & (NOCIRI) v. (IWF), award of 21 August 2016.

(٢) لاحظ الفقرة (٣) من قوانين الخامسة من قوانين اللعبة.

(٣) See Stef Anie Koch, *ibid*, p.26.

(٤) لاحظ الفقرة (٣) (الإصابات) من قوانين الخامسة من قوانين اللعبة.

(٥) لاحظ الفقرة (٣) من قوانين الخامسة من قوانين اللعبة.

كانت غير مقبولة، إلا أن مغادرة اللاعبين للملعب دون إذن الحكم كانت السبب الرئيسي في إلغاء المباراة، مما جعل الاتحاد الكوسوفي مسؤولاً عن ذلك^(١).

ثانياً: الالتزامات المتفرعة عن الالتزام الرئيسي: تُعد مهنة حكم المباراة من المهن التي تفرض على من يمارسها عدة التزامات، وتتمثل هذه الالتزامات في الجوانب المهنية والإدارية والسلوكية. وسنركز في هذا السياق على هذه الالتزامات على النحو الآتي:

١. الالتزامات المهنية

لا يجوز مزاوله مهنة حكم المباراة إلا بعد الحصول على الرخصة الخاصة بها، والتي تصدرها الاتحادات الرياضية الدولية أو الإقليمية أو الوطنية. وفي هذا السياق، تنص المادة (٥٩) من اللوائح العامة للاتحاد الفرنسي لكرة القدم على ما يلي:

"يجب على جميع المشاركين في الأنشطة الرسمية المنظمة من قبل الاتحاد، بما في ذلك الحكام، أن يكونوا حاملين لترخيص ساري المفعول صادر عن الاتحاد أو إحدى الهيئات التابعة له"^(٢). وبالتالي، يتعين على حكم المباراة الالتزام بجميع الواجبات التي تفرضها طبيعة مهنة التحكيم، ومنها التدريب المستمر على المستويين البدني والمعرفي. فمن الناحية البدنية، يجب على الحكم الحفاظ على مستوى عالي من اللياقة البدنية، بما يمكنه من متابعة مجريات اللعب بكفاءة وفعالية. أما من الناحية المعرفية، فعليه المواظبة على حضور الدورات التدريبية التي تهدف إلى تحديث معارفه بقوانين اللعبة والتقنيات الحديثة المستخدمة فيها. إذ تُعد اللياقة البدنية والمعرفية من الشروط الأساسية للحصول على رخصة التحكيم واستمرار صلاحيتها^(٣).

وانطلاقاً من ذلك، وضع الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) شروطاً ومتطلبات محددة لتأهيل حكام المباريات لإدارة المباريات الرسمية التي ينظمها كما بينها في السابق. وبالتالي يمكن أن يحصل الحكام على اعتماد مباشر من الفيفا أو من الاتحادات القارية المعتمدة^(٤).

(١) See CAS declaration: https://www.tascas.org/fileadmin/user_upload/CAS_Media_Release_110_58.pdf (visited 17-6-2025).

(٢) See the Règlements Généraux (RG FFF). <file:///C:/Users/hp/Downloads/3b82ec28bd72f34b0d577250887c68bd.pdf>

(٣) على سبيل المثال، يقدم الاتحاد الفرنسي لكرة القدم برامج تدريبية متخصصة للحكام، تتراوح بين المستويات المبتدئة والمحترفة. تشرف على هذه البرامج (DTA)، وهي جزء من (DTN) التابعة للاتحاد الفرنسي لكرة القدم (FFF)، تشمل هذه البرامج تدريباً عملياً ونظرياً، بالإضافة إلى تقييمات دورية لضمان تأهيل الحكام لمختلف مستويات المباريات.

https://uk.fff.fr/10-a-quality-framework.html?utm_source=chatgpt.com (visited 17-6-2025).

(٤) See Article 6 par.2 of IMO Regs 2022.

بعد اللياقة البدنية والمعرفية، يجب على حكم المباراة الالتزام بتطبيق قواعد اللعبة بدقة، وبما يتسم بالنزاهة والحياد وباستقلالية تامة، إذ تُشبه طبيعة عمله عمل القاضي في المحاكم؛ فهو يصدر قرارات مُلزِمة يمكن أن تؤثر بشكل مباشر في نتائج المباريات، وما يترتب عليها من آثار مالية وتجارية ضخمة. وتأسيساً على ما تقدم، أكدت محكمة التحكيم الرياضية (CAS) على مبدأ استقلالية حكم المباراة، حيث ذهبت إلى أنه:

"لا تتدخل محكمة التحكيم الرياضية في القرارات التي يتخذها الحكام أو القضاة أو الحكام المساعدون المكلفون بتطبيق ما يُعرف بـ 'قوانين اللعبة'، إلا في حال وجود أخطاء قانونية جسيمة أو تصرفات متعمدة"^(١).

علاوة على ذلك، على الحكم الالتزام بالمظهر الخارجي اللائق، وذلك من خلال ارتداء الزي الرسمي المحدد له من قبل الجهة المنظمة للمباراة^(٢).

٢. الالتزامات السلوكية

يُشبه حكم المباراة القاضي في مسؤوليته واستقلاليته، ولذلك يُحظر عليه ممارسة بعض الأنشطة التي قد تكون مباحة لغيره، كما أن طبيعة مهنته تُحدد آلية تعامله مع بعض الأمور وتُجنيه أخرى. ومن بين الأعمال المحظورة على حكم المباراة، المشاركة في المراهات الرياضية، نظراً لما قد تُحدثه من تأثير مباشر أو غير مباشر في قراراته داخل الملعب، الأمر الذي يتعارض مع مبادئ النزاهة والحياد. وفي هذا السياق، صادقت محكمة التحكيم الرياضية (CAS) على قرار لجنة الانضباط التابعة للفيفا القاضي بحظر الحكم (Lamprey) من ممارسة أي نشاط رياضي مدى الحياة، وذلك بعد ثبوت تواطئه في التأثير على نتيجة إحدى المباريات بطرق تخالف الأخلاقيات الرياضية. وقد ثبت أن (Lamprey) شارك في المراهات المرتبطة بمباراة جمعت بين جنوب إفريقيا والسنغال ضمن التصفيات المؤهلة لكأس العالم (٢٠١٨)، وأُتهم بالتلاعب في نتائجها من خلال إدارته لها بطريقة غير مألوفة^(٣).

(١) See CAS decision: (O.G. Sydney) 00/013 Bernardo Segura / (IAAF), of 30 September 2000.

(٢) لاحظ الفقرة (٥) من من قوانين الخامسة من قوانين اللعبة.

(٣) القضية تتعلق بالحكم الغاني جوزيف أودارتي لامبتي، الذي أُتهم بالتلاعب بنتائج مباراة جنوب إفريقيا والسنغال ضمن التصفيات المؤهلة لكأس العالم ٢٠١٨. استندت الفيفا في تحقيقها إلى أدلة تضمنت تقارير عن أنماط مراهات غير طبيعية وتصرفات مشبوهة أثناء المباراة، حيث تبين أن قرارات الحكم أثرت بشكل مباشر على نتيجة المباراة، وذلك بمنحه ركلة جزاء غير صحيحة لجنوب إفريقيا، مما ساعد في تغيير النتيجة. عليه، قررت لجنة الانضباط في الفيفا أن الحكم انتهك المادة (٦٩-١) من قانون الانضباط الخاص بالفيفا، والتي تتعلق بـ"التأثير على نتيجة المباراة بطرق تخالف الأخلاقيات الرياضية". وأكدت الفيفا أن قرارات الحكم كانت متعمدة وموجهة بشكل غير قانوني للتلاعب بنتائج المباراة، وعليه قررت لجنة الانضباط حظر لامبتي من المشاركة في أي أنشطة رياضية مدى الحياة. بعد ذلك، استأنف الحكم القرار أمام لجنة الاستئناف التابعة للفيفا، والتي أكدت العقوبة. ثم قَدِم الاستئناف إلى محكمة التحكيم الرياضي

ومن جهة أخرى، يجب على الحكم أن يتجنب تضارب المصالح، ومن ذلك أن يبلغ الاتحاد الرياضي المعني (المنظم) فوراً عن أي علاقات قد تؤثر على حياديته، مثل تلقي الرشاوى أو التورط في التلاعب بنتائج المباريات^(١).

ومن الالتزامات السلوكية للحكم عدم الإفصاح عن معلومات سرية تتعلق بارتباطه مع الاتحادات الرياضية التي تعينه، أو المناقشات التقييمية الخاصة به. وعليه، يجب على الحكم أن يتجنب الإدلاء بتصريحات إعلامية حول المباريات أو القرارات التحكيمية، سواء كانت قراراته أو قرارات حكام آخرين. كما عليه أن يحافظ على سلوكه المهني داخل الملعب وخارجه، بما في ذلك الامتناع عن الاعتداء على اللاعبين أو المسؤولين، سواء كان الاعتداء جسدياً أو معنوياً، مثل التشهير. وفي هذا الصدد، أكدت محكمة التحكيم الرياضية في قرارها رقم (CAS 2015/A/3874) في المباراة بين الاتحاد الألماني لكرة القدم والاتحاد الأوروبي (UEFA)، أن قرارات الحكام أثناء المباراة مثل الطرد أو احتساب ركلة جزاء تُعد نهائية، ولا يجوز الطعن فيها إلا في حالات استثنائية كالانحياز أو سوء النية. وشددت المحكمة أيضاً على ضرورة التزام الحكم بالسلوك المهني، بما يشمل عدم الإفصاح عن معلومات سرية تتعلق بالتقييمات أو المناقشات التي تجرى بعد المباراة، والامتناع عن أي سلوك مسيء أو تشهيري بحق اللاعبين أو المسؤولين. ويعزز هذا القرار مبدأ السرية والنزاهة في مهام الحكم، ويجعل أي خرق لهما مبرراً للمساءلة التأديبية^(٢).

٣. الالتزامات الإدارية

(CAS)، حيث أكدت المحكمة وجود أدلة قوية على التلاعب في المباراة، فرفضت استئناف لامبتي وأكدت قرار لجنة الاستئناف التابعة للفيفا.

See CAS 2017/A/5173 Lampety v. (FIFA), award of 4 December 2017 (award of 2 August 2017).

(١) في (١٨ يناير ٢٠١١)، أصدرت محكمة التحكيم الرياضي (CAS) قراراً برفض استئناف الحكم الأوكراني أوليه أوريوخوف (Oleh Orekhov)، مؤكدة بذلك قرار الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (UEFA) بحظره مدى الحياة من أي نشاط يتعلق بكرة القدم. جاء القرار بعد ثبوت تواصله المتكرر مع جماعة إجرامية دولية تورطت في محاولات تلاعب بنتائج مباريات لأغراض المراهقات، وخاصة خلال مباراة بين نادي بازل السويسري ونادي سسكا صوفيا في الدوري الأوروبي عام (٢٠٠٩). اعتبرت المحكمة أن أوريوخوف أخل بواجب النزاهة والولاء، وفشل في الإبلاغ عن محاولات التلاعب بالرغم من علمه بها، ووصفت العقوبة بأنها متناسبة مع خطورة الانتهاك وضرورة لحماية نزاهة اللعبة.

Oleg Oriekhov v/ UEFA (CAS 2010/A/2172).

(٢) See CAS 2015/A/3874 (FAA) v. (UEFA) & (FAS), award of 10 July 2015.

من أهم الالتزامات الإدارية المترتبة على حكم المباراة إعداد تقارير المباريات بدقة وموضوعية^(١). إذ على حكم المباراة أن يُعد تقريراً دقيقاً وشاملاً عن كل مباراة يديرها، وأن يقدم هذا التقرير إلى الجهة المنظمة للمباراة فور انتهاء اللقاء^(٢). ويجب أن يتضمن هذا التقرير، على وجه الخصوص، كافة البطاقات التي يمنحها الحكم للمخالفين، سواء كانت بطاقات صفراء أو حمراء، بالإضافة إلى المخالفات والحوادث المهمة التي تحدث أثناء المباراة أو بعدها قبل مغادرة الملعب.

وعلى هذا الأساس، أكدت محكمة التحكيم الرياضية في قضية حكم المباراة (Novica Toncev ضد الاتحاد الصربي لكرة القدم (Football Association of Serbia))، أن من الالتزامات الإدارية الجوهرية الملقاة على عاتق حكم المباراة إعداد وتقديم تقرير رسمي شامل بعد المباراة، يتضمن تفاصيل الإنذارات، والطرده، والحوادث الانضباطية، وأي وقائع مؤثرة سواء خلال اللعب أو خارجه.

وقد نشأ النزاع عندما فشل الحكم في تقديم تقرير إضافي طُلب منه عقب مراجعة لقطات تقنية الفيديو المساعد (VAR)، مما دفع الاتحاد المحلي إلى فرض عقوبة تأديبية عليه، إلا أن المحكمة رأت أن الاتحاد لم يمنح الحكم فرصة عادلة وكاملة للامتثال لهذا الالتزام الإداري، لا من حيث الوقت الممنوح له ولا من حيث المسار الإجرائي السليم، وقضت بأن الإخلال في تقديم التقرير لا يعفي الاتحاد من واجب احترام حقوق الحكم الإجرائية.

وعليه، ألغت المحكمة العقوبة، مع التأكيد على أن التقارير التحكيمية تمثل مستنداً رسمياً حاسماً في تقييم الوقائع والمساءلة الانضباطية لاحقاً، وأن أي تقصير في إعدادها أو تسليمها يُعد خرقاً لمسؤولية الحكم المهنية، لكنه لا يبرر المساءلة التأديبية ما لم تتوافر ضمانات العدالة الإجرائية^(٣).

ومن جهة أخرى، نظراً لأن عمل حكم المباراة يتطلب تعاوناً مع أشخاص آخرين، فعلى حكم المباراة أن يُهيئ تنسيقاً مناسباً مع الطاقم التحكيمي، مثل الحكام المساعدين والحكم الرابع وحكام المساعد (VAR). فضلاً عن ذلك، يجب على حكم المباراة أن يؤدي عمله بالتعاون مع منظمي البطولة والاتحادات الرياضية المعنية.

وفي هذا السياق، تنص المادة (٥٣) من لائحة (UEFA) الموسومة بـ (UEFA Nations League Regulations) على أن حكم المباراة ملزم بالتنسيق الكامل مع طاقمه التحكيمي (الحكام المساعدين والحكم الرابع). كما يتعين عليه التعاون مع مسؤول

(١) تنص المادة الخامسة من قوانين اللعبة على أنه: "يجب على الحكم... أن يقدم إلى الجهات المختصة تقرير المباراة، والذي يتضمن معلومات عن الإجراءات التأديبية وأي حوادث وقعت قبل أو أثناء أو بعد المباراة".

(٢) لاحظ الفقرة (٣) من قانون الخامس من قوانين اللعبة.

(٣) See CAS 2022/A/8694 Novica Toncev v. Football Association of Serbia.

التواصل لضمان الحضور والتنظيم المناسب قبل وبعد المباراة، ومن ثم التوقيع وتقديم التقرير الرسمي بمطابقة دقيقة لجميع الأحداث والإنذارات والطرء. ويعكس هذا الالتزام الإداري والمهني الجماعي حرصًا على ضمان النزاهة والدقة في كل مباراة^(١).

المطلب الثاني

التزامات الطرف الآخر في عقد حكم مباراة كرة القدم

الطرف الآخر في عقد حكم المباراة هو منظم البطولة أو المباراة، كالهيئات الرياضية، سواء كانت دولية مثل الفيفا، أو إقليمية مثل اليويفا، أو وطنية مثل الاتحاد العراقي لكرة القدم. ويقع على عاتقه عدة التزامات، من أهمها:

أولاً: دفع الأجرة

نظرًا لتحول الرياضة من هواية إلى مهنة احترافية، أصبح عمل حكم المباراة لقاء أجر، أي يتم بمقابل مادي، ليتمكن الحكم من ممارسة عمله بشكل احترافي. وعليه، أصبح عقد حكم المباراة ملزمًا للجانبين كما بينا سابقًا. ولهذا السبب، تنص الفقرة (٢) من المادة (١٤) من النظام الأساسي للفيفا على أنه: "يتوجب على الاتحاد العضو المنظم دفع المستحقات المالية للحكام والمساعدين بعملة قابلة للصرف بسهولة وذلك في يوم المباراة نفسه". ويُعد هذا النص تأكيداً على حق حكم المباراة في الحصول على الأجر لقاء عمله (التحكيم)، أما بالنسبة لكيفية تحديد الأجرة، فإن مبلغها يختلف من بطولة إلى أخرى، بل ومن مباراة إلى أخرى. على سبيل المثال، في إسبانيا (لا ليغا)، يتقاضى الحكام ما يقارب (5,200) جنيه إسترليني لكل مباراة، أما في ألمانيا (البوندسليغا)، فيُمنح حكم (3,150) جنيهًا إسترلينيًا لكل مباراة، في حين يحصل الحكام الإيطاليون في الدوري الإيطالي (سيرى آ) على (3,000) جنيه إسترليني لقاء إدارتهم للمباريات^(٢). ويحصل حكم المباراة في بطولة كأس العالم لكرة القدم على مبلغ يصل إلى (٧٠٠,٠٠٠) دولار عن كل مباراة يديرها^(٣).

ومن هنا، يمكن القول إن على حكم المباراة إدارة اللعبة وفق قوانينها، وعلى منظم المباراة (الاتحاد الرياضي المعني) أن يدفع مكافأة للحكم لقاء عمله^(٤).

(١) See Article 53 of Regulations of the UEFA Nations League 2025.

(٢) See Harry Thomas-Humphreys, how much do Premier League referees get paid? Salaries explained, 2023, published on Metro journal. (visited 21-6-2025). https://metro.co.uk/2022/08/14/how-much-do-premier-getpaid17180262/?utm_source=chatgpt.com

(٣) See Svetozar Pavlović, How much money do referees make per game at the 2022 Qatar World Cup?, an article published on As Journal on the following web. (visited 21-6-2025)

<https://en.as.com/soccer/how-much-money-do-referees-make-per-game-at-the-2022-qatar-world-cup-n/>

(٤) See Stef Anie Koch, ibid, p.16.

ومن الجدير بالذكر أن المبلغ الذي يحصل عليه حكم المباراة لقاء عمله يُقدّر حسب نوع اللعبة أو البطولة، وليس بناءً على عدد ساعات العمل. وهذه نقطة فارقة أخرى بين عقد حكم المباراة كعقد مقاول، وعقد العمل الذي يُحتسب فيه أجر العامل حسب ساعات العمل^(١).

ثانياً: رد المصروفات التي تكبدها حكم المباراة

الالتزام الآخر الذي يقع على عاتق منظم المباراة هو رد المصروفات التي أنفقها حكم المباراة من أجل إنجاز المهمة الموكلة إليه، ومنها مصروفات السفر من محل إقامته إلى مكان المباراة أو البطولة، مثل تذاكر الطيران^(٢). إضافة إلى ذلك، يقع على عاتق الاتحاد العضو المنظم دفع تكاليف الإقامة الفندقية والإعاشة لحكام ومساعد حكم المباريات الدولية^(٣). كحجز فندق وطعام وغيرها^(٤).

ثالثاً: منح صلاحية اتخاذ بعض الإجراءات

بما أن مهمة حكم المباراة هي إدارة اللعب، فإنه لا بد أن يتمتع بصلاحيات اتخاذ القرارات اللازمة لضمان سير المباراة بشكل سليم. تأسيساً على ذلك، ينص قانون الرياضة الفرنسي في المادة (L. 223) على أنه: يُمارس الحكام والقضاة مهامهم التحكيمية باستقلالية وحيادية تامة، وفقاً للوائح الصادرة عن الاتحاد الرياضي المرخص لهم به. ويضمن كل اتحاد ممارسة هذه المهام وفقاً للقواعد والإجراءات المحددة مسبقاً بموجب نظامه الأساسي".

وقد أكدت اللوائح الرياضية على هذه الصلاحيات في الفقرة (١) من قانون الخامس من قوانين اللعبة المطروحة في السابق.

وعليه، لحكم المباراة بعض الصلاحيات التي يمكن اعتبارها حقوقاً له في ميدان المباراة، وتتمثل هذه الصلاحيات بدرجة أولى في سلطانه على اتخاذ القرار النهائي بشأن الوقائع المتعلقة باللعب، والتي تكون نهائية^(٥).

(١) See Merry Moiseichik, Sharon Hunt, and Dawn Macchiarelli, University of Arkansas "Sports Officials: Contractors or Employees?" (1991) I J. Legal Aspects Sport 5, 6.

(٢) تنص الفقرة (b) من المادة (١٤) من النظام الأساسي للفيفا على أنه: يستحق الحكام والحكام المساعدون في المباريات الدولية استرداد نفقات السفر، ويتولى الفيفا تحديد مقدار المبالغ، وفئة السفر، وعدد الأيام التي يستحق الحكام والحكام المساعدون تعويضها".

(٣) See Article 14 par. 3 of FIFA statutes 2022.

(٤) See Stef Anie Koch, *ibid*, p.15.

(٥) لاحظ: الفقرة (٢) من القانون الخامس من قوانين اللعبة.

ومن هذه الصلاحيات أيضاً، احتساب تسجيل الأهداف وتحديد نتيجة المباراة، وإيقاف المباراة أو تعليقها أو إلغائها إذا دعت الضرورة بسبب تدخل خارجي أو ظروف الطقس أو مخاوف تتعلق بالسلامة، كما يبناه في الفرع الأول من هذا المطلب.

وقد تتعلق قرارات الحكام أيضاً بجوانب خارج نطاق الحدث نفسه، مثل شروط إقامة المباراة. ففي كرة القدم، على سبيل المثال، تنص المادة (٣٣١) من لوائح المسابقات للاتحاد الفرنسي لكرة القدم على أنه "قرار إلغاء المباراة يعود للحكام قبل ساعتين من انطلاقها وأثناءها".

ومن سلطان حكم المباراة أيضاً الحق في اتخاذ إجراءات تأديبية، حيث يمكن للحكم إصدار البطاقات الصفراء (إنذارات) والبطاقات الحمراء (طرد) للاعبين المخالفين للقواعد. كما له الحق في عدم منح ركلة جزاء أو ركلة حرة، إذ يمكنه تطبيق مبدأ الأفضلية إذا كان ذلك يصب في مصلحة الفريق غير المخالف. وللحكم أيضاً الحق في التشاور مع الحكام المساعدين، والحكم الرابع، وحكام تقنية الفيديو المساعد (VAR) حيثما كان متاحاً، لأخذ آرائهم عند الحاجة.

رابعاً: توفير مستلزمات التحكيم وحماية سلامة حكم المباراة

على منظم البطولة أو المباراة أن يهيئ المستلزمات التحكيمية لحكم المباراة، مثل الزي الموحد والصفرة. ومن هذا المنطلق تنص قوانين اللعبة على أن الحكم يجب أن يمتلك صافرة، وساعة توقيت، وبطاقتين (حمراء وصفراء)، ووسيلة لتوثيق أحداث المباراة. كما يُسمح باستخدام معدات إضافية مثل أجهزة الاتصال بين الطاقم التحكيمي وأنظمة تتبع الأداء (EPTS). ويقع على عاتق منظم المباراة توفير هذه المستلزمات لضمان الامتثال لمتطلبات الفيفا التنظيمية^(١). وعلى هذا السبيل أكدت محكمة التحكيم الرياضية في قضية نادي المريخ السوداني ضد الفيفا على ضرورة التزام الاتحادات الوطنية بلوائح الفيفا التنظيمية، بما في ذلك توفير المستلزمات التحكيمية الأساسية لضمان سير المباريات وفق المعايير الدولية^(٢).

إضافة إلى توفير المستلزمات التحكيمية، يجب على منظم المباراة أو المسابقة توفير بيئة آمنة لحكم المباراة، إذ إن مهمة الحكم تشبه إلى حد كبير مهمة القاضي في المحاكم الوطنية. فكلما كان القاضي مستقلاً وآمناً، أمكنه حسم المنازعات بحيادية وموضوعية، وينطبق الأمر نفسه على حكم المباراة. وبالتالي، لا يمكن للحكم ممارسة عمله دون توفير سلامته الجسدية والذهنية، ولا تتحقق هذه السلامة إلا بتوفير بيئة آمنة له، والتي تشمل توفير المستلزمات الأمنية مثل وجود رجال الأمن واتخاذ الإجراءات اللازمة الأخرى.

(١) لاحظ الفقرة (٥) من قانون الخامس من قوانين اللعبة.

(٢) See CAS 2023/A/9611 Al Merrikh Sports Club v. (FIFA), award of 14 February 2024.

ومن أجل تحقيق هذه الغاية، يتعين على منظم المباراة التعاقد مع شركات الأمن المختصة للحفاظ على أمن المباراة، بما في ذلك حماية الحكم^(١).
لقد أكد المشرع الفرنسي على هذا الالتزام الواقع على عاتق منظم المباراة في المادة (L332-1) من قانون الرياضة الفرنسي، حيث نص القانون على أن "المنظمين مسؤولون عن ضمان سلامة الأشخاص داخل المنشآت الرياضية، بما في ذلك الحكام"^(٢).

ومن جهة أخرى، ألزم المشرع الفرنسي الأندية الرياضية بالحفاظ على سلامة حكم المباراة، حيث قضى بأن للسلطات المحلية حق فرض قيود على حركة المشجعين إذا كانت هناك تهديدات للأمن العام، مما يوجب على الأندية اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لحماية الحكام^(٣).

إضافة إلى الحمایات المذكورة التي يوفرها قانون الرياضة الفرنسي لحكم المباراة، تنص المادة (L223-2) من ذات القانون على أن "الحكام أثناء تأدية مهامهم يُعتبرون بمثابة موظفين في خدمة عامة. وبناءً عليه، يُعامل أي اعتداء عليهم باعتباره اعتداءً على موظف عام، ويُعاقب عليه بعقوبات مشددة بموجب القانون الجنائي، خصوصاً إذا وقع الاعتداء أثناء تأدية مهامهم أو بسببها.....".

مما سبق، يتضح أن المشرع الفرنسي قد وفر حماية كافية لحكم المباراة، نظرًا لعظم المسؤولية الملقاة على عاتقه، والتي لا تقل أهمية عن مهمة القاضي في المحاكم الوطنية.

أما فيما يتعلق بموقف المشرع العراقي، فرغم تنظيمه للنشاط الرياضي عبر قوانين متفرقة، إلا أنه لم يُخصَّص نصًّا قانونية واضحة لتنظيم هذه المسألة المهمة ضمن تلك القوانين. لذلك، تُقترح على المشرع العراقي إدراج نصوص خاصة تُنظِّم هذا الموضوع ضمن قانون موحد للنشاط الرياضي.

أما بالنسبة للوائح الرياضية المعمول بها في العراق، فلم نعثر على نص صريح يتناول هذا الشأن، رغم أن سلامة حكام المباريات تُعد من الأولويات في تنظيم

(١) See [Geert De Clercq](https://www.reuters.com/sports/olympics/security-be-boosted-following-pitch-invasion-2024-07-25/?utm_source=chatgpt.com), Security to be boosted following pitch invasion, this article published on Reuters in July 25, 2024. (visited 21-6-2025); https://www.reuters.com/sports/olympics/security-be-boosted-following-pitch-invasion-2024-07-25/?utm_source=chatgpt.com

(٢) وفي الفقرتين الأخيرتين من المادة المذكورة، وفر المشرع لمنظم المباراة أو المسابقة آلية تنفيذ هذا الالتزام، حيث نص على أنه "من أجل المساهمة في سلامة الأحداث الرياضية، يحق للمنظمين رفض أو إلغاء إصدار تذاكر الدخول لهذه الأحداث، أو منع دخول الأشخاص الذين خالفوا أو يخالفون أحكام الشروط العامة للبيع أو اللوائح الداخلية المتعلقة بسلامة هذه الأحداث....."

See Article (L332-1) of the French Sports Code.

(٣) See Article (L332-16-1) of the French Sports Code.

المسابقات الرياضية. ومع ذلك، لا يعني ذلك غياب الحماية القانونية لحكم المباراة في النظام القانوني العراقي، إذ توجد عدة قرارات صادرة عن الهيئات الرياضية العراقية تؤكد على حماية حكام المباريات.

ومن بين هذه القرارات، قرار لجنة الانضباط في الاتحاد العراقي لكرة القدم بتاريخ (٢٠٢٤/٥/٧)، الذي قضى بإيقاف اللاعب (صالح جمعة) لمدة ستة (٦) أشهر، وتغريمه مبلغ (٢٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وعشرين مليون دينار عراقي، استناداً إلى ما ورد في تقرير حكم المباراة بشأن قيام اللاعب باليصق على الحكم والتلفظ بألفاظ غير لائقة^(١). كما أصدرت لجنة الانضباط في الاتحاد العراقي لكرة القدم قراراً آخر يقضي بتغريم نادي كربلاء مبلغ (٢٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وعشرين مليون دينار عراقي، وحرمان جماهيره من حضور المباريات حتى نهاية الموسم، وذلك على خلفية إصابة الحكم المساعد (حسين فلاح) في رأسه نتيجة قيام أحد مشجعي النادي برميهِ بحجر أثناء مباراة نادي كربلاء ضد نادي دهوك^(٢). ويُعد هذا القرار دليلاً واضحاً على التزام الهيئات الرياضية العراقية بحماية حكام المباريات وضمان سلامتهم الجسدية أثناء تأدية مهامهم على الرغم من الفراغ التشريعي.

الخاتمة

بعد تناولنا لعقد حكم مباراة كرة القدم بالتفصيل، توصلنا إلى عدة استنتاجات، وفي الوقت نفسه واجهنا عدداً من الاقتراحات المتعلقة بموضوع البحث، سنعرضها كما يلي:

أولاً: الإستنتاجات

١. لا تُمارس الرياضة علمياً دون وجود قوانين تحكم اللعبة، ولا يمكن إجراء المباراة دون وجود حكم، كما لا يباشر الحكم عمله إلا بناءً على عقد مُسبق يُبرم بينهم وبين الجهة المُنظمة للمباراة.
٢. نظراً لعدم تنظيم القانون لأحكام عقد حكم المباراة، فقد تم تكيفه بأنه نوع خاص من عقود المقاولة غير المسماة في القانون، وذلك لتشابه أغلبية سماتها.
٣. القرارات التي يتخذها حكم المباراة أثناء أداء مهمته نهائية، ولا يجوز إلغاؤها، إلا إذا تبين وجود تعسف واضح في استعمال السلطة، أو تعمد في الخطأ أو سوء نية، أو مخالفة المبادئ القانونية العامة.

(١) وقد ارتكبت هذه المخالفة بتاريخ (٢٠٢٤/٤/٣٠) خلال مباراة نادي الكرخ ضد نادي النجف ضمن منافسات الدوري العراقي الممتاز لاحظ: شريف كمال، الاتحاد العراقي يعلن إيقاف صالح جمعة (٦) أشهر وتغريمه (٢٥) مليون دينار، مقال منشور في مجلة الكترونية (btolat) في (٧) مايو ٢٠٢٤. تاريخ الزيارة (١٨-٦-٢٠٢٥).

<https://www.btolat.com/news/343375?utm>

(٢) مقال منشور حول هذه القضية في مجلة الكترونية (العربي جديد)، تاريخ الزيارة (6-18-2025)

<https://www.alaraby.co.uk/sport/>

٤. عقد حكم المباراة يرتب التزامات متبادلة على أطرافه؛ فمن جانب الحكم، يلتزم بإدارة اللعبة وفقاً لما تم الاتفاق عليه، أما من جانب الطرف الآخر، فيلتزم بدفع الأجر، وردّ المصروفات التي تكبدها حكم المباراة، ومنحه صلاحية اتخاذ بعض الإجراءات، وتوفير مستلزمات التحكيم، وحماية سلامته.

ثانياً: الاقتراحات

١. نقتراح على المُشرِّع العراقي وعلى الاتحادات الرياضية الدولية والوطنية تنظيم طبيعة العلاقة بين حكم المباراة ومنظمتها بنص صريح في صُلب القانون واللوائح الرياضية، نظراً لخلو القانون واللوائح الرياضية من هذه المسألة.
٢. نقتراح على المُشرِّع العراقي وعلى الاتحادات الرياضية الدولية والوطنية تنظيم مسألة مدى إمكانية الطعن في قرارات حكم المباراة التي يتخذها أثناء أداء واجبه بنص صريح في صُلب القانون واللوائح الرياضية، نظراً لخلو القانون واللوائح الرياضية من هذه المسألة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً:- المصادر والمراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

١. سليمان مرقس، في الالتزامات: نظرية العقد والإرادة المنفردة، المنشورات الحقوقية صادر، الطبعة الخامسة، الجزء الثاني، بيروت – لبنان، ٢٠١٩.
٢. عباس العبودي، شرح اكام قانون المرافعات المدنية، ط١، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٦.
٣. عبدالرزاق احمد السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ، ج٧ ، مج ١ ، العقود الواردة على العمل(المقاوله-الوكالة-الوديعة-الحراسة) ، ط٣ ، دار نهضة ، مصر ، ٢٠١١.
٤. عدنان العابد ويوسف الياس ، قانون العمل ، ط٢ ، مكتبة القانونية ، بغداد ، العراق ، ١٩٨٩.
٥. فاروق الأباصيري، الحق في المعلومات الرياضية بين حقوق الشخصية وحقوق الاستغلال المالي دراسة في القانون الفرنسي والمصري، مطبعة دامعة طنطا، ٢٠١٤.
٦. محمود جمال الدين زكي ، عقد العمل في القانون مصري ، ط٢ ، مطابع الهيئة المصرية العامة لكتاب، ١٩٩٨.

ب. البحوث والرسائل

١. عبدالحميد عثمان الحفني، عقد احتراف لاعب كرة القدم، بحث ملحق بمجلة الحقوق الكويتية، السنة (١٩)، العدد (٤)، ١٩٩٥.

ج. القوانين واللوائح

١. قانون التجارة الفرنسي لسنة (١٨٠٧).
 ٢. قانون التجارة العراقي رقم (٣٠) لسنة (١٩٨٤).
 ٣. قانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧ قانون السلطة القضائية لاقليم كردستان - العراق.
 ٤. قانون العمل العراقي الجديد رقم (٣٧) لسنة (٢٠١٥).
 ٥. قانون الاتحادات الرياضية الوطنية العراقي رقم (٢٤) لسنة (٢٠٢١).
- ثانياً:- المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:
أ. الكتب:

1. Aitor Rodríguez Quismondo, psicología y motivación en la figura del árbitro, investigación aplicada psicología y motivación en la figura del árbitro, 2021 -2022.
2. Bernd Kuhn Der Sportschiedsrichter zwischen buergerlichem Recht und Verbandsrecht Eine Darstellung schiedsrichterlicher Rechtsprobleme nach deutschem und US-amerikanischem Recht (1 51 ed, Peter Lang, Muenchen, 2000) 92, n 39.
3. Betancor, J. A., & Hernández, E. (2010): Árbitro de fútbol. Arbitraje y juicio deportivo. Madrid: Dykinson.
4. Eduardo Alberto Cusce Nobre, Sports Mega-Events and Urban Legacies The 2014 FIFA World Cup, Brazil, Palgrave Macmillan imprint is published by Springer Nature.
5. Gamero, E. (2003): Las sanciones deportivas. Barcelona: Bosch.
6. Malem, J. (2008): El error judicial y la formación de los jueces. Barcelona: Gedisa.
7. Martínez García, C. (1998). Evaluación del rendimiento físico del árbitro de fútbol. Árbitro de fútbol: arbitraje y juicio deportivo .
8. Pachot, K. L. (2012): «Las normas de ordenación deportiva y el derecho al deporte», Revista Española de Derecho Deportivo, núm. 30.
9. Pérez Triviño, José Luis. (2013). La aplicación de normas en el Derecho y en el deporte: jueces y árbitros. Revista Española de Derecho Constitucional. 32. 83-106.

10. stefanie koch, liability of referees, an analysis of tort liability for wrong referee decisions, LLm research paper laws 592 dissertation, law faculty victoria university of wellington, 2008.
11. Véronique Roy, Droit du travail ٢٠١٥, Editeur Dunod, en 21 fiches, Paris, 2015.

ب. البحوث والرسائل

1. Alonso-Arbiol, I., Arratibel, N. y Gómez, E. (2008). La motivación del colectivo arbitral en fútbol: un estudio cualitativo. Revista de Psicología del Deporte, 17(2), 187-203.
2. da Silva AI, Fernandes LC, Fernandez R. Energy expenditure and intensity of physical activity in soccer referees during match-play. J Sports Sci Med. 2008 Sep 1;7(3):327-34.
3. González-Oya, J. L. (2006). Aproximación a la formación del árbitro de fútbol: un ejemplo de modelo educativo. Cuadernos de psicología del deporte, 6(1), 37-51.
4. Isidori, Emanuele & Müller, Arno & Kaya, Sabri. (2012). The Referee as Educator: Hermeneutical and Pedagogical Perspectives. Physical Culture and Sport. Studies and Research. 56. 10.2478/v10141-012-0023-2.
5. Mascarenhas, D. R. D., Collins, D., & Mortimer, P. (2005). The accuracy, agreement and coherence of decision-making in rugby union officials. Journal of Sports Sciences, 23(5), 509-516.
6. Merry Moiseichik, Sharon Hunt, and Dawn Macchiarelli, University of Arkansas "Sports Officials: Contractors or Employees?" (1991) I J. Legal Aspects Sport 5, 6.
7. Paul Dietschy, Making football global? FIFA, Europe, and the non-European football world, 1912–74. Journal of Global History, 8, 2013.

ت. القوانين واللوائح

1. FIFA statutes 2022.

2. FIFA Regulations on the Nomination and Appointment of FIFA International Match Officials 2022 (IMO Regs 2022).
3. France code du Sport (2006 edition).
4. FIFA Regulations on the Organization of Refereeing in FIFA Member Associations 2022.
5. Regulations of the UEFA Nations League 2025.

ث. مجموعة الاحكام والقرارات القضائية والتحكيمية

1. Arbitration CAS 2017/A/5173 Joseph Odartei Lamptey v. Fédération Internationale de Football Association (FIFA), award of 4 December 2017 (operative part of 2 August 2017).
2. Arbitration CAS ad hoc Division (O.G. Sydney) 00/012 Romyana Dimitrova Neykova / International Rowing Federation (FISA) and International Olympic Committee (IOC), award of 29 September 2000.
3. Arbitration CAS ad hoc Division (OG Rio) 16/028 Behdad Salimi & National Olympic Committee of the Islamic Republic of Iran (NOCIRI) v. International Weightlifting Federation (IWF), award of 21 August 2016.
4. CAS decision: Arbitration CAS 2015/A/3874 Football Association of Albania (FAA) v. Union des Associations Européennes de Football (UEFA) & Football Association of Serbia (FAS), award of 10 July 2015.
5. CAS decision: Arbitration CAS ad hoc Division (O.G. Sydney) 00/013 Bernardo Segura / International Amateur Athletic Federation (IAAF), award of 30 September 2000
6. CAS decision; Arbitration CAS 2023/A/9611 Al Merrikh Sports Club v. Fédération Internationale de Football Association (FIFA), award of 14 February 2024.
7. CAS decision; CAS 2022/A/8694 Novica Toncev v. Football Association of Serbia.
8. Oleg Oriekhov v/ UEFA (CAS 2010/A/2172)

ج. مواقع الانترنت:

1. <https://inside.fifa.com/en/technical/refereeing>.

2. La décision du Conseil d'État français du 26 juillet 1985 concerne un recours formé par une association de protection de l'environnement contre un permis de construire. <https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000007689422>.
 3. CAS declaration: https://www.tascas.org/fileadmin/user_upload/CAS_Media_Release_11058.pdf.
 4. the Règlements Généraux (RG FFF). <file:///C:/Users/hp/Downloads/3b82ec28bd72f34b0d577250887c68bd.pdf> .
 5. https://uk.fff.fr/10-a-quality-framework.html?utm_source=chatgpt.com .
 6. Harry Thomas-Humphreys, how much do Premier League referees get paid? Salaries explained, Published October 23, 2023, published on Metro journal. https://metro.co.uk/2022/08/14/how-much-do-premier-league-referees-get-paid-17180262/?utm_source=chatgpt.com
 7. Svetozar Pavlović, How much money do referees make per game at the 2022 Qatar World Cup?, an article published on As Journal on the following web.
 8. <https://en.as.com/soccer/how-much-money-do-referees-make-per-game-at-the-2022-qatar-world-cup-n/>
 9. Geert De Clercq, Security to be boosted following pitch invasion, this article published on Reuters in July 25, 2024. https://www.reuters.com/sports/olympics/security-be-booster-following-pitch-invasion-2024-07-25/?utm_source=chatgpt.com
١٠. شريف كمال، الاتحاد العراقي يعلن إيقاف صالح جمعة (٦) أشهر وتغريمه (٢٥) مليون دينار، مقال منشور في مجلة الكترونية (btolat) في (٧ مايو ٢٠٢٤).

<https://www.btolat.com/news/343375?utm>

١١. مقال منشور حول هذه القضية في مجلة الكترونية (العربي جديد).

<https://www.alaraby.co.uk/sport/>